

٨

١٠٠٦٤١

نولون في صف لانه

نولون

الفن : سبط مصطفى الحريت ص ٥٧٧٤ : الرقم

العنوان : شرح رسالة الشيخ محمد افندي البركوي

اسم المؤلف : الشيخ داود بن محمد القاري الكيفي الرومي نزيل مصر المصنف كانها ١١٦٩

مصادره :

أوله :

.....

آخره :

.....

اسم النسخ : خاتمة أحمد

نوع الخط وتاريخ النسخ : كتب بقلم حلي في ١٢٧٧

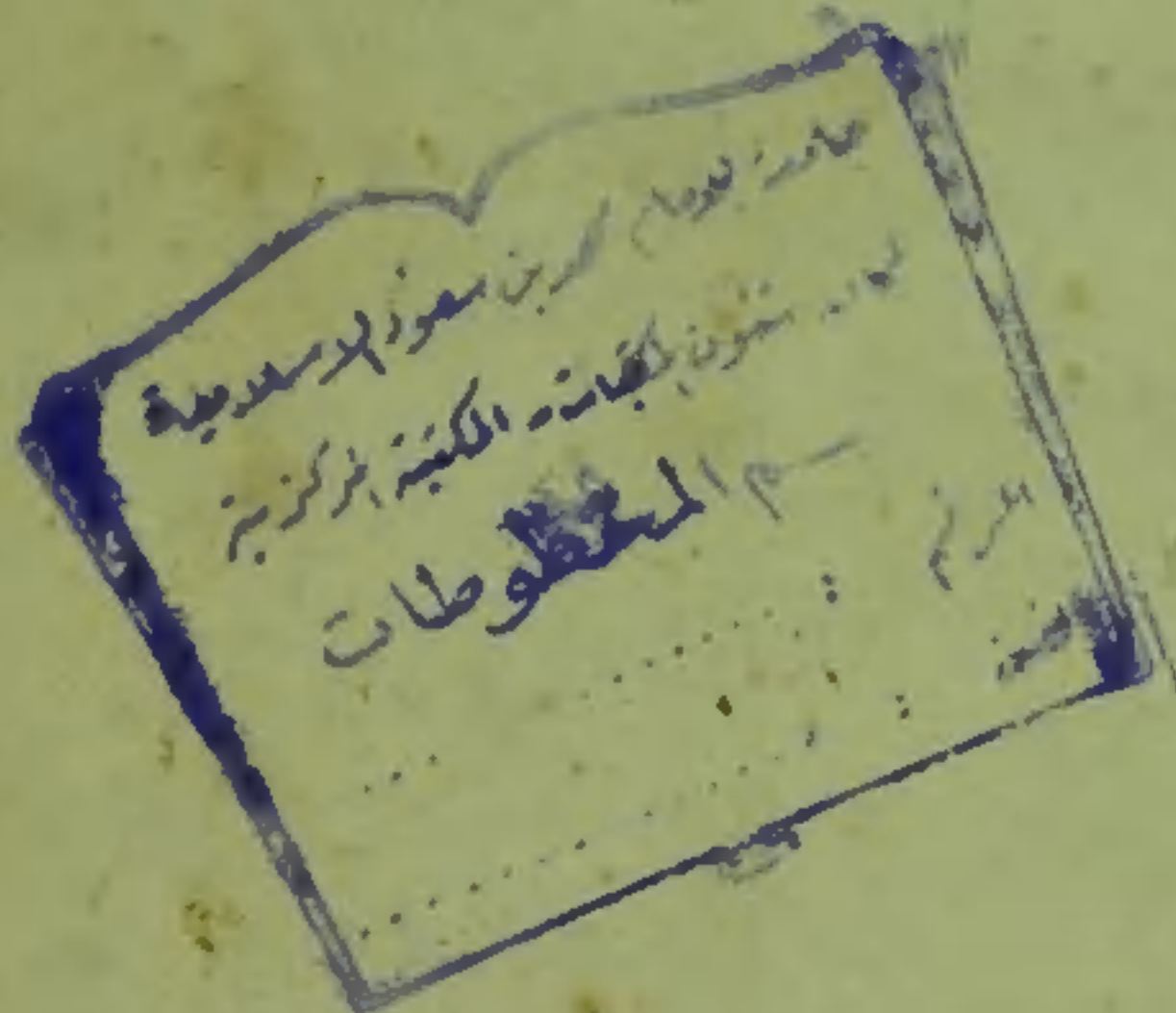
ملاحظات :

عدد الأوراق : ٢٠ من ١-٢٠ ١٠٥ المقاس : ١٢/٥ x ١٢/٧ سم

المكتبة المصور عنها المخطوط ورقمه فيها : بمستفارة مترجم عبد الرحمن بن عبد الله بمستفارة ١٤٤

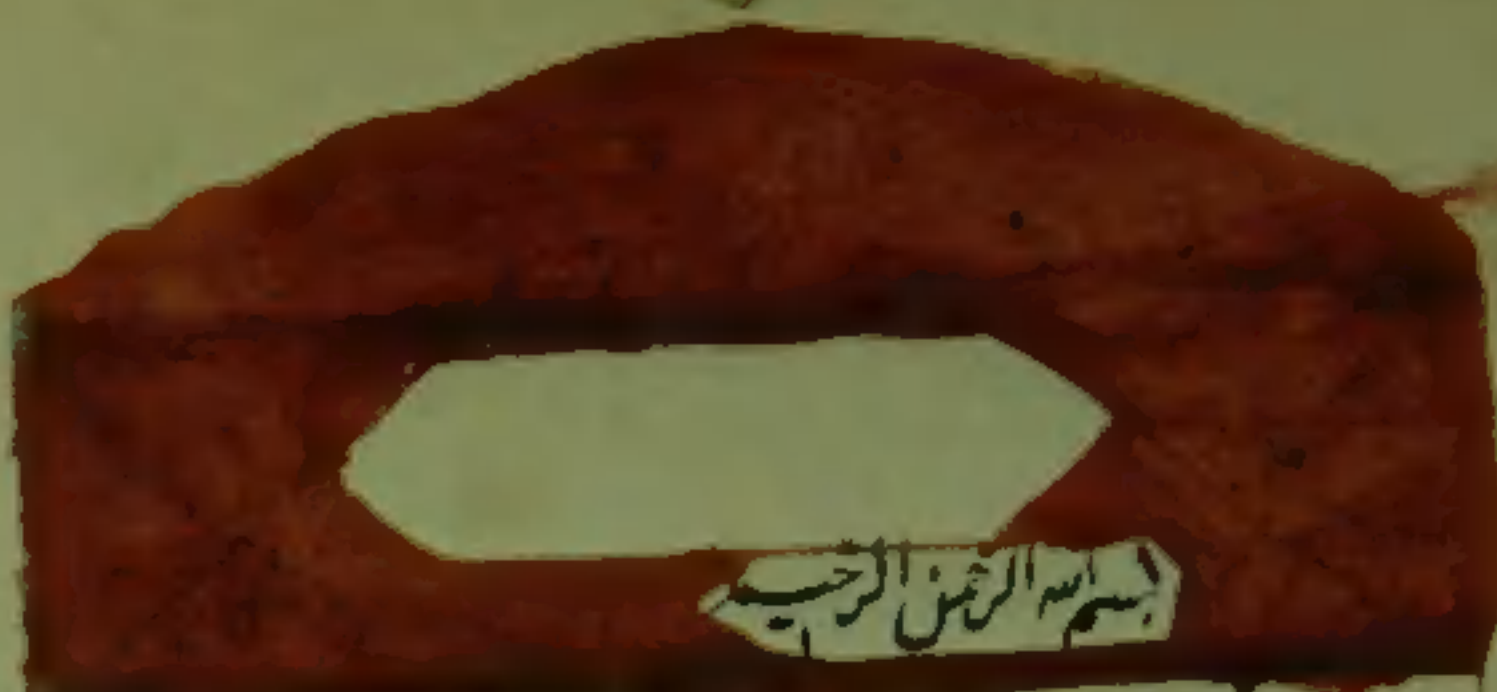
3240

122



مكتبة دار الفنون
لجنة المكتبة المركزية
المخطوطات

الرقم



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي عز العلماء العاملين والمحدثين العاديين ورفع
لحافطين المتصلين والمتقطعين الواقفين • والصلوة والسلام
على سيد الانبياء والمرسلين • وعلى اله وصحبه ومقتديه اجمعين
فيقول العبد الفقير الى الله الفتي داود بن محمد القارصى الحنفى
عامله الله تعالى بلطفه الجلى والخفى لما بدأت بالجارى الشريف
رايت ان المناسب بدار سالة فى اصول الحديث قبله لانه يحتاج الى
ولم اجد فى رسائل الاصول احسن من هذه لكونه احسنها ترتيبا واثبت
تحريرا واكثرها لاصول اللازمة جمعا وقد ثبت عنى بحجر الواعد
للإمام العلامة والفاضل الكرامة وحيد عصره وفريد دهره فى التفتيح
محمد افندى البركوى رحمه الله عليه ولم يقنع لى ولا للطلبه وطلبته
ان اشرحها شرحا يبين ماخذها وقواعد لم تكن فيها على الاختصار
من كتب الاصول فشرعت فيه مستفترعا الى الله تعالى ان يعصمى عن الزلل
والزلل ويقبضى من مضارع السوء فى القول والعمل ويجعله خير عدة

عدة وعتادا تمتع به يوم التصادق بسم الله الرحمن الرحيم افتتح به اقتداء
بكتاب الله ورسوله والعلماء وتقربا الى الله واستدامة لنعمه واستجابا
لرأيه ليكون كتابه مقبولا ومباركا لا مقطوعا ولا ناقصا وحده وصلى
على نبيه لما قرأ ولم يكتبها لاسراع الدخول فى المقصود وجواز تركهما كتابة
دونه لقوله عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب فاذا كتبتم
كتابا فاكتبوه فى اوله والباء للاستعانة فى مقبولية الفعل والمصاحبة
متعلقة باولف مؤخرًا للتعظيم والتبرك والتفصيل والاسم من السمو
بمعنى العلوية التفظ الموضوع واصطلاحا المفرد الدال على معنى
غيره مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاضافة لامية استفراكية ولقطة
الله علم لذات الله تعالى ابتداء او بالعلبة فاصله اله بمعنى معبود او مخير
فى اوسكون او مفروع او ملجأ اليه وقيل ولاه بمعنى مخير فيه وقيل لاه
فى الارتفاع والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من رحمة بعد نقله
الى رحم او بالفتار ارحم والاول بلغ باعتبار المتعلق فصاحبا الثابت
فى الرحمانية والرحمية او الرحمن الرحيم للعالمين او الرحمن للناس فى
الدنيا والرحيم للمؤمنين فى الآخرة او الرحمن لجلال النعم فى الدارين

في التطويل فاسق لما نقول اي لما نقوله او لقولنا اعلم انه لا بد لكل طالب
 قبل الشروع في المقصود من معرفة ثلاثة اشياء الاول تعريف العلم ليكون
 معلوما اجمالا لا مجهولا لامطلقا والثاني موضوعه ليميز مقصوده
 من سائر العلوم فيجهد به لاجل ما لا يعنيه والثالث غرضه ليزيد حبه ونشاطه
 ولا يضيع سعيه وطلبه فعلم اصول الحديث علم يعرف به احوال الحديث
 والراوى من حيث القبول والرد وموضوع الحديث والراوى من تلك الجوانب
 لان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية بحسب الغرض وغرضه
 معرفة المقبول والمردود منها ليحل به دونها وما علم فروع الحديث فم
 يعرف به نقل الحديث وموضوعه ذات النبي عليه السلام من حيث انه نبى
 وغرضه الفوز بسعادة ^{النوال} الدارين ويقال للاول علم الحديث دراية والثاني
 علم الحديث رواية كذا قال الشيخ زكريا الانصارى رحمه الله في شرح الفقه
 العراقي تأمل الحديث اي جنسه في اللغة بمعنى الحادث صفة القديم
 وهو موجود مسبق بالعدم ويستعمل في قليل الكلام وكثيره قال الشيخ
 فليأتوا حديث مثله وفي اصطلاح المحررين اي جمهورهم لقوله بعده
 وعند البعض لانه اذا قيل العام بالخاص يراد به ما واد الخاص قول

قول الرسول اي المهود بنينا اذ البحث فيه صلى الله عليه وسلم وقوله وتقرير
 اي حاصلها مجازا لان كل مصدر متقد يستعمل في معنيين في الابقاع حقيقة
 وفي الحاصل بالابقاع مجازا فاحفظه ولما كان في التقرير خفا قال ومعنى
 تقريره صلى الله عليه وسلم ان شخصا فعل فعلا او قال قولا في حضرة
 صلى الله عليه وسلم وعلى من مؤمن لديه عنده واطلع صلى الله عليه وسلم
 ولم ينكره وسكت وقرر فلم انه معروف وما دون منه صلى الله عليه وسلم لانه
 عليه السلام لا يكت عن المنكر اصلا قوله وهذا التقرير ايضا اي كقول
 رافع بن رافع داخل في الحديث ومضاف اليه عليه السلام تأكيد لكونه حديثا
 كما قال على القارى في شرح النجاة نقلا عن النجاشي كنهه زاد في صفته
 ولعل المصنف رحمه الله تركه كالطبيب على ما نقله السيوطي في ترتيب الراوى
 حتى تقرب النوى في اصول الحديث لان صفة الاختيارية داخله في احدا
 والاضطرارية لا مدخل لها فيها ولا يمكن لنا الاقتداء بها وعند البعض
 كما جرت الخلة على ما نقله على القارى هذه الاقسام الثلاثة ^{الاول}
 الكائنة من الصحابة والقبائل كل انسان مؤمن رأى النبي عليه السلام
 اوره النبي في حياته عند اكثر وقال البخاري لا بد من الرواية والقبحة

ولو ساعة وقال بعض المحدثين من طول المجالسة على طريق التبعية وقال
بعض الأصوليين لا بد من الرواية عنه فلا يدخل من رُفد عليه ونسرف
بدون مكث كذا نقل على القاري والتابعين والتابعي كل أسلم مؤمن
رأى الصحابة أو رآه الصحابة في حياته عند الأكثر وقيل لا بد من طول اللزوم
وقيل لا بد من صحة أي صحة معصومة بالسمع فلو صحبه ولم يسمع منه الحديث
لا يكون تابيعاً على القاري السماع وقيل لا بد من من التمييز والمخبر من
الذين أدركوا الجاهلية والإسلام واسلموا ولم يروا النبي من التابعين
على الصحيح وقيل من الصحابة لرؤية مع أياهم ليلة الإسراء كذا قال ابن حجر
العسقلاني ويقال للصحابة والتابعين السلف ومن بعد التابعين
خلف خلف بفتح اللام في الخبر وسكونها في الشر كذا في البحر على الأكثر
رضوان الله تعالى عليهم أجمعين فيه تغليب بحسب العرف أيضاً أي كذا كان
من النبي ثم حديث فعلى هذا القول يكون الحديث تسعة أقسام أو ثمانية
عشر قسمًا وأعلم أن الخبر والاشتراف والسنة مرادف للحديث عند الجمهور
وقيل الخبر مبين لأنه ما جاء من غيرهم وقيل أعم كالاشتراف وقيل الاشتراف
قول الصحابي وقيل قول السلف كذا قال العسقلاني وعلى القاري وإن

وإن الحديث من عرف غالب أصول الحديث وفروعه كالمفسر والفقهاء
ومخوه فإن الاعتبار في كل فن معرفة غالبه كما حققناه في شرحنا الموجز
على التهذيب والمخاف من حفظ غالبها وقد يجيء بمعنى الحديث وما نقل
السيوطي في التدريب أنه من عرف الأسانيد والعمل واسماء الرجال والعالي
والنازل وحفظ مع ذلك متوناً كثيرة وسمع الكتب الست ومسند أحمد بن
حنبل وسنن البيهقي ومجمع الطبراني وضمم إلى هذا الفجر من الأجزاء
حديثية وهذا أقل درجاتها والمخاف فوفيه يستلزم أن لا يوجد أصلاً
أن حملت على العموم وحالاً أن على الخصوص مع أنه مجهول وما نقل على القاري
أن من تحمل الحديث رواية واعتنى به رواية والمخاف من روى ما يصل
إليه وقوى ما يحتاج لدير تعريف بالمجهول ومستلزم كون حاصل حديث
رواية ودراية محدثاً وحافظاً وعند البعض الحافظ من أحاط علمه
بمائة ألف حديث وأحجته بثلاثمائة ألف حديث والحاكم يجمع الأحاديث
المروية متناً وسنداً وجرماً وتعديلاً وتاريخاً كذا نقله على القاري
وأظنه البخاري إذ قيل كل ما لا يعرفه البخاري فليس بحديث كذا
في القسطلاني ولما كان هذا التقسيم بحسب المنبع أيضاً ومقدماً

على ما يليه طبعاً واحسن من جميعه منبسطاً قد مر فقال وقد
اي كل حديث انتهى واضيف اليه صلى الله عليه وسلم يتي مرفوعاً
متصلاً او منقطعاً اضافاً صحابي او تابعي ومن بعد من يخرج وصنف
وغيره وقال الخطيب هو ما اخبر الصحابي عنه دم وقيل مراده بيان
الغالب وقديمي بمعنى المتصل كذا في التدریب والرفع قد يكون
صريحاً كما يقال قال النبي صلى الله عليه وسلم او قل او قرر كذا
مفعول كل واحد منه على التنازع وقد يكون في حكم الصريح اي صريحاً
محكماً كما نقل عن الصحابة والتابعين امر معلوم ولو تقدير امر حيث
انه صادر منهم ولذا قال المسقلاني اي غير مأخوذ من الاسرائليات
ولا متعلق ببيان لغة عربية اقول ولا بد ان يقول ولما اخذ من القرآن
انه لا سبيل للعقل فيه اي في ادراكه في نفسه او في ادراكه حسنه وقبحه
مستقلاً بحيث يتوقف على بيان الشارع كاحوال الاخره من القيمة والحج
والمحاسبة والمجازاة والاختار جمع او مفرد عن الامور الماضية
كقصص الانبياء عليهم السلام والآية كاشراط الساعة فحكم انهم
اخذوها منه او عنه دم اذ لا موقف للصحابة فيها الا النبي دم ولما

7
واما ما للعقل فيه سبيل بان لا يتوقف عليه كالاقيان والنبوتيات
غير متوقفة على الشرع ففوق او مقطوع فيحكم انهم قالوا باجتهادهم
وان احتمل انهم اخذوه منه او عنه عليه السلام لا يقال ويحتمل انهم
قالوا من اللوح المحفوظ كما يدعيه المتوقف والمبتدعة في زماننا
في حق شيوخرهم لا نأفقول هذا محال عادي وامر ندرى والاصل فيه
العدم فلا بد من دليل شرعي من الاربعة ولا دليل والانتقال من
الاصحاب والمجتهدين ولا نقل فلا احتمال فلذا لم نذكره هنا بل
هذا توهم تقليدي وبدعي اعتقادي قالوا يجب علينا ان نتبع الكتاب
والسنة لا الشيوخ الضالة المضلة المفردة وما انتهى الى
الصحابة رضي الله تعالى عنهم اي مما للعقل فيه سبيل بقربنية الشيا
ويسمى موقوفاً والوقف لا يكون الا صريحاً كالقطع صريح به العقلة
ولذا سكت في مقام البيان وما انتهى الى التابعين اي كذلك
يسمى مقطوعاً وقد يقال المقطوع لما انتهى الى من دون التابعين
صرح به المسقلاني والمشهور بين الحديثين ان اللوقوف
يطلق على المقطوع قال في التقريب مقيداً فيقال وقف فلان على

الزهرى ونحوه ايضا كاطلاقه على الموقوف اى ولا عكس ذلك سكوت
 في مقام البيان يفيد الحصر وقد استعمل البعض المقتطوع في المقتطوع
 وبعضهم عكس كذا قال المسقلاني واعلم انه قال في التقریب و
 التدريـب قول الصحابي كما نقول او نقول او نرى كذا ان لم يصفه
 الى من رسول الله عليه السلام فوقوف والا فرغوع عند الجمهور
 وقيل موقوف مطلقا وقيل مرفوع مطلقا وقيل ان كان خفيئا
 غالبا فوقوف والا فرغوع واما قول التابعي ذلك ان لم يصفه
 الى من الصحابة فقطوع فقط وان اضاف فقطوع او موقوف
 واما قول الصحابي امرنا او نهينا بكذا او من السنة كذا فرغوع
 عند الجمهور وقيل موقوف واما قول التابعي ذلك فرغوع او موقوف
 وتفسير الصحابة فيما ليس للعقل في سبيل كاسباب النزول فرغوع
 وفي غيره موقوف وكذا التابعي فاذا عرفت هذه الاقوال فاعلم ان
 تحقيق المصنف اما تحقيقها او توفيقها او تضعيفها لله دونه

تم لا يذهب اى لا يشبه اصلا عليك ايها الطالب ان السند
 في اصطلاحهم عبارة من رجال الحديث اى الذين رووه ويقال له

له الطريق ايضا وقديحي بمعنى اخبار طريق المتن كذا قال على القاري
 ماخوذ من السند في قولهم فلان سنداى معتمد لاعتماد الحفاظ في صحة
 الحديث وضعفه عليه لما سيجي والاسناد ايضا بمعناه اى السند
 وقديحي الاسناد بمعنى ذكر السند اى اخبار طريق المتن كذا في
 في التدريـب والمعنى الثاني غالب لكن اخره لمناسبة الاول السند
 ماخوذ من السند بمعنى الاستناد الى صاحبه ومقتضى الحديث
 الاضافة ببيانـة عبارة عما اى عن حديث ينسب اليه الاسناد
 اى ذكر السند من الكلام بيان ما وما يدخل فيه الحديث الفعلي
 والتقريرى لانه لا بد من بيانه بالكلام ماخوذ من المتن وهو مصلب
 وارفع من الارض لان المسند يقويه ويرفعه الى قائله او من المائدة
 بمعنى المباحة في الغاية لانه غاية السند كذا في التدريـب فاذا
 الفاتح فصيلية عرفت هذا المذكور من القواعد الكلية فاعلم
 هذا تفتن في العبارة لان متعلقها هنا واحد ولازم مترادفان
 في التحقيق ولذا يستعمل كل موضع الاخر في الايات والاحاديث اذا
 عرفت هذا ان الحديث اى جنسه مطلقا او معروفا مرفوعا

او موقوفاً او مقطوعاً ينقسم اتقساماً ثمانية جاء الاستناد والتدريج
المقتل وقد يسمى الموصول ايضاً والمقطع وقد يسمى المقطع ايضاً
 فالمقتل هو الحديث الذي لم يسقط من رواته شخص اصلاً وهو مع راي
 كغزاة وقصاة جمع غاز وقاض والراوى ناقل الحديث بالاسناد نقله
 على القارى عن الجزى ولذا يقال لناقله بدونه تخرج وقد يستعمل كل نوع
 الاخر كذا في التدريس والمقطع هو الذي سقط شخص قدمه واخره
 تنبيه على جواز الوجهين من رواته من اولها او وسطها او اخرها هذا
 بيان اقله او من بيانية والمراد جنسه اذ لو سقط اكثرها او كلها انقطع
 ايضاً اذ لا واسطة بينهما فهما متباينان قال في التقريب والتدريج هذان
 عند الجمهور والمقطع اقسام كالمعلق والمرسل والمعضل والمدرس
 كما سيحى المعلق ترك الفاء تنبيهاً على جواز الوجهين هو المقطع الذي
 كان السقوط فيه من مبادئ السند فقط بقرينة المقابلة والاوله
 عطف تفسير للمبادئ وهو طرف المخرج من الرواة ومن تبعية فيه ولذا
 قال سواء كان الساقط واحداً واكثر كذا اطلق الفسلف والنورى
 فيشتمل المتوالى وغيره لكن قيد السيوطى بالتوالى صورته ان يحدف من المبادئ

٨
 من المبادئ ويُغزى الحديث ويعلق الي من فوق المحدث وفي مع ذكر الضحاي
 وهو كثير في البخارى واستعمل بعضهم المعلق في حديث حذف جميع سنده
 كقولنا قال النبي ثم كذا واعلم انه ما كان منه بصيغة الجزم كروى
 وقال فلان فيحكم بصحته عن المضاف اليه ما ليس فيه جزم كروى
 وقيل عن فلان فلا وليس بواه وله حكم الصحيح اذا وقع في كتاب التزم
 صحته كالصحيحين كذا في التقريب والتدريس والمرسل هو المقطع
 الذي كان السقوط فيه من اخر السند فقط لما مر وهو طرف النبي
 من الصحابة وهو واحد غالباً بخلاف الاول فانه كثير غالباً ولذا جمعها
 وافرد وحذف سواء هنا فالتابعى من المبادئ لا من الاخر ولذا قال
 في الخلاصة المرسل عند المحدثين مختص بالتابعى عن رسول الله
 في التقريب المرسل قول التابعى الكبير قال رسول الله كذا قول الصغير
 منقطع في قول لكون اكثر روايته من التابعين وقال في التقريب ايضاً
 المشهور في الفقه وعند الخطيب المرسل قول التابعى ومن قبله قال رسول الله
 كذا وصورة ان يحدف الضحاي ويرسل بان لم يقيد بضحاي معروف ويغزى
 الحديث الى النبي عليه السلام مع ذكر المبادئ فلا واسطة بينهما فهما متباينان

وهو ايضا كثير في البخاري وعند بعض الحديثين كالخليب وعند
 جمهور الاموليين صرح به في الخلاصة والتقريب المرسل بمعنى
 المنقطع بالمعنى الاعم وهو من المنقطع ولذا قال ابن الحاجب في مختصر
 للشهر المرسل قول غير الصحابي قال رسول الله كذا واعلم ان مراسيل النخا
 وغيرها من الثقة صحيحة عند الجمهور الا اذا ارسلوا عن غير الثقة و
 مراسيل غير هاضيفة عند الحديثين والخفية والشافية مطلقا
 واذا لم يكن الغير من القرون الثلاثة عند الحنفية الا اذا ارسلوا من
 الثقة كذا في التقريب والتدريب والامطالع الاول وهو ان
 المرسل قسم من المنقطع اشهر اى بين الحديثين وقال بعضهم
 كالعقلاني والثوري الساقط ان كان متعدد متواليا من اى موضع
 كان فهو معقل اسم مفعول من اعضله اى اعياءه كان الحديث الذي
 رواه اعياءه ولم ينتفع به من يرويه فهو اخضر من المرسل والعلق من روى
 وان واحدا او اكثر لكن لم يكن متواليا بل في موضع متعددة ولون
 موضعين فهو منقطع وهو ما بين للمفضل واخضر من وجهين ما تامل
 قال على القاري الصحيح في المنقطع قول الجمهور لكن كثرة رواية من

من دون التابعي عن الصحابي كالك عن ابن عمر رضي الله عنه وقال الحاكم
 هو ما اختل فيه قبل الوصول الى التابعي رجل يحدوفا او مذكورا مبهما
 كالك عن رجل عن ابن عمر رضي الله عنه انتهى قال في التقريب الحديث المعنعن
 اى المذكور فيه عن متصل عند الجمهور ولو كان في اسناده جهالة هكذا
 بشرط ان لا يكون المعنعن مدليا ويمكن التقا في المعاصرة بينهم وشروط البخاري
 في جامعه الصحيح اى البخاري ثبوت التقا وبعضهم طول القيمة وبعضهم معرفة
 بالرواية عنه وعند البعض مرسل مطلقا وعند الحكم منقطع في الجهالة
 فقط وان المشددة كمن في الاتصال بالشرط المذكور نحو حدثنا فلان ان
 ذونا حدثه بكذا وقال بعضهم ليس كمن بل منقطع حتى يتبين السماع و
 استعملنا في هذا العصر في الاجازة فالمنقطع بهذا المعنى الاخر قسم من
 المنقطع بالمعنى الاعم اى الاول فالمنقطع يطلق على المعنعين الاعم
 والاخضر بالاشتراك اللفظي والقريبة المقامية تعين احدهما كالصور
 فانه يطلق على المعنى الاعم مرادفا للعلم المقسم للصور والتصديق وهو
 ادراك الشئ مطلقا ويقال له الصور المطلق والصور لا بشرط شئ وعلى
 المعنى الاخضر من العلم المقسم منه المقابل للتصديق الذي هو قسم منه اى

من العلم ايضا يقال العلم اما تصور واما تصديق وهو ادراك غير النسبة
الثامة الخيرية او ادراك الشيء بدون الحكم ويقال له التصور للتقيد
والتصور بشرط شيء او ادراك الشيء فقط ويقال له التصور التام و
التصور بشرط لا شيء واعلم ان حقيقة التصور عند المتقدمين ادراك
غير النسبة الخيرية والتصديق وكذا الحكم ادراك النسبة الخيرية عند
المتأخرين التصور ادراك الشيء بدون الحكم والتصديق ادراكه
والحكم اسناد امر الى اخر ايجابا او سلبا والتفصيل في شرحنا الموجز
على التهذيب ومن اقسام المنقطع بالمعنى الاعم اى المعنى الاول
المدلس اسم مفعول وهو وفي هذا التفسير اشارة الى ان التفسير راجع الى
التدليس المفهوم من المدلس لا الى المدلس ولا فلا يقع الحمل وفيه نظر
لان هذا التفسير مفسر من قوله ويسمى هذا العمل تدليساً والظاهر ان يرجع
التفسير الى المدلس وتعميم الحمل ممكن بحذف المضائق ان يترك الراوي
اسم شيخه اى الذى اخذ الحديث منه ويروى عن شيخ فوق شيخه ليقب
او عاصم كذا في التذريب واني بلفظ يروى السماع منه ولا يقضي به
وهو لم يسمع منه في الواقع بشهادة الحفاظ مثلاً قال فلان او عن فلان كذا

كذا وعلم انه لم يسمع منه ويسمى هذا العمل تدليساً في الاسناد كاستنبه
ما خوذ من الدليس بالتحريك وهو اختلاط الظلام بالنور كما في اول الليل
لاشتراك المزدوق والظلمة في الخفاء او من الدليس في البيع وهو ستر
عيب المتاع كانه اظلم عليه الامر واما قال يروى لانه متى وقع بصيغة صريحة
في السماع وهي خبرتي وحدثني وسمعتة وعلم انه لم يسمع منه كان كاذباً
لامدلساً كذا في العقلاين وهو اى التدليس في الاسناد مذموم
عند الكل مكروه تحريماً عند الاكثر وحرام عند البعض كذا في التذريب
الا اذا كان فيه عرض صحيح لا فاسد فلا يندم ولا يكره والغرض من التذريب
تدريماً للحديث عند السامعين ان كان شيخه ثقة عند الحفاظ غير
معلوم عند السامعين وشيخ شيخه ومعلوم عندهم والاحترار عن
التكرار من شيخ واحد والاختصار وكون شيخه ثقة صغيراً وهو كبير
فيخاف ان لا يقبله المعاندون والحاسدون ونحوها والغرض من القاسد
انطية ضعف شيخه او حديثه او استكانة اخذ او عداوة او نحوها
وهو مكروه تحريماً عند الجمهور وحرام عند البعض لانه غش في الدين
هذا ومن اقسامه التدليس في التسوية وهو ان لا يترك شيخه بل شيخ
الشيخ

او اعلم منه لكونه ضيقاً وشيخه ومن فوق شيخ شيخه ثقة فيستوى
 السند كله ثقة وهذا مكروه دائماً ان خصصناه بهذا وان عمناه
 فكما لا أول والتدليس في الشيوخ بان يسمى شيخه او يكتبه او ينسبه او يصفه
 بما لا يعرف او شيخ شيخه ليوتر الطريق الى السماء له وهو كما لا أول ولا أول كثير
 وهما قليلون وبعضهم لم يرض بكون الثالث تدليساً ثم اعلم ان من عرف
 بالتدليس ان روى حديثاً آخر بلفظ يحتمل السماء فحديث منقطع وبلفظ يقضي
 ففصل وفي الصحيحين مما لا يحصى ولهذا التدليس ليس خرج عند الجمهور انه
 لم يكن تدليسه من غير الثقة لنقطية الضعف كذا في التذريب والحديث
 المرفوع لا المقطوع ولا الموقوف ان كان سنده متصلاً ولو ظاهراً
 يسمى سنداً اسم مفعول من الاسناد هذا مذهب الامام والحاكم وكثير
 من المحققين فيكون اخص من المرفوع وهذا هو الاصطلاح المشهور
 بين الحديثين وبعضهم كالخطيب البغدادي ومن تبعه يسمون المتصل
 مطلقاً سنداً وقوله وان كان موقوفاً او مقطوعاً بيان الاطلاق فيكون
 اخص منها وبعضهم كابن عبد البر ومن تبعه يسمون المرفوع سنداً وكذا
 مرسل او معضلاً او منقطعاً او معلقاً او متصلاً فيكون مساوياً للمرفوع

المرفوع ذكر هذه المذاهب الثلاثة مع بيان هؤلاء الثقة الامام النووي
 في التقريب ونقلها على القاري عن ابن حنزة لكن المشهد اي المعلوم الثالث
 اي بحسب اطلاعي اوبين المحققين هو الاول ولذا قال الحاكم لا يستعمل
 للسند الا في المرفوع المتصل قال في النجدة المستند مرفوع صحابي بسند ظاهر
 الاتصال فيكون مذهباً رابعاً اخص منها ويدخل تحت المستند بمعنى الكتاب
 الذي جمع فيه ما اسند الصحابي كسند احمد كذا في التذريب ثم اعلم ان الروي
 له ريث ان وقع منه اختلاف اي مخالفة للآخر في اسناده او قسمة بتقديم
 او تاخيراً او زيادة او نقصان وهذه الاربعة سواء كانت في السند
 ان في المتن او فيما او بعضها في السند وبعضها في المتن وسواء كانت من
 رواية او رواية او رواية كذا في التقريب او ابدال رواية كان راولاً او
 ابدال متن آخر فهذا الحديث المروي على وجوه مختلفة يسمى مضطرباً
 اس الفاعل بمعنى المختلف هذا اذا لم ترجح احداً الروايتين او الروايات
 بحفظ روايتها او كثرة صحته للرواية عنه او غير ذلك من وجوه الترجيح
 فان ترجحت لا يكون مضطرباً بل الراجح محفوظاً والمرجوح شاذ أو منكراً
 كما ينبغي والاضطراب موجب لضعف الحديث لا لشكاه بعدم الضبط

الذي هو شرط في العتقة والحسن كذا في التقريب لكن قال في التدب
 نقلا عن بعض الثقة ان الامتطراب قد يوجد في الصحيح والحسن وما
 في الصحيحين من هذا القبيل انتهى اقول ولعل هذا اذا كان الاختلاف
 من الثقة واعلم انه لا يجوز تعدد تغيير المتن ولا الاختصار فيه ولا
 ابدال لفظ باخر الا للعالم بدلولات الالفاظ لان العالم لا ينقص
 من الحديث الا ما لا يتعلق بما يبقيه فيه بحيث لا يختلف الدلالة ولا
 يحتمل المعنى للامعاج على جواز شرح الشريعة للبحر بلغاتهم فضلا عن لغة
 العرب وقيل لا يجوز الاقتصار ولا الرواية بالمعنى وقيل يجوز ان يفسر
 وقيل يجوز الرواية بالمعنى في المفردات فالاولى ايراد الحديث بالفاظه
 لما فيه من التكت التي لا يفهمها الناقل بل المنقول اليه لقوله عليه السلام
رب يبلغ اوعى من سامع اى يبلغ اليه اوعى من سامع مني كالمجهنمي وقال
 القاضي عياض ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط عليه من لا يحسن
 كذا قال العسقلاني وان ادرك الراوي اى دخل كلامه اى كلام غيره
 صرح به في التقريب بين الفاظ الحديث والغالب ان يكون في الخبر وقد
 يكون في اوله او اوسطه لغرض صحيح ومصلحة صحيحة وهو بيان استنباط

استنباط حكم موافق للشرع او بيان مجمل او حمل الحديث دليل على كلامه
 الحق او بالعكس ونحو ذلك لا لغرض فاسد وهو حمل الحديث على المعنى
 يدعيه اهل الباطن وبيان مذهبه الباطل وتقوية مشربه العاطل
 ونحو ذلك يسمى ذلك الحديث مدرجا اسم مكان مجذ في الجاراي
 مدخلا فيه ويقال لهذا مدرج المتن وهو ثلثة كما اشرنا اليه وغالب
 وله قسم تادر ويقال له مدرج الاسناد وهو خمسة الاول ان يكون عنده
 سنان باسنادين فيرويهما باحدهما والثاني ان يروي احدهما بالاسناد
 لقاصبه ويند فيه من المتن الاخر ما ليس في الاول والثالث ان يكون
 عنده متن باسناد الاطراف منه فانه عنده باسناد آخر فيرويه ثانيا
 مجذ في الواسطة والرابع ان يسمع حديثا من جماعة فختلف في اسناده
 فيرويه عنهم باتفاق ولا يبين ما اختلف فيه والخامس ان يسوق
 الاسناد فيعرض له عارض فيقول كلاما من عنده فيقل من سمعه
 انه من الحديث فيرويه عنه كذلك بين هذه الاقسام الثمانية العسقلاني
 والسيوطي الا ان السيوطي لم يذكر الثامن وقال في التقريب جميع اقسام
 الادراج حرام عند الجمهور وقال في التدب وعندي ان ما درج

لتفسير غريب لا يمنع وأقول القواب قول المصنف وهو ما درج لغرض صحيح
لا يمنع وقال المسقلاني ويدرك الأدرج بأربعة أشياء بورود رواية
مفضلة للمقدار المدج مما درج ويتنصيص الراوي ويتنصيص الأئمة
وباستحالة كون البني م يقول ذلك ومن أقسام الحديث من يعينية
لحديث الشاذ والمنكر والمعلل اسم مفعول من الإنكار والتعليل الشاذ
في اللغة وقد خرج من الجماعة قال في مختار الصحاح شذ عنه انفرد عنه
وشذ خرج عن الجماعة يشذ بالضم والكسر شذوذاً فهو شاذ وأشذه
غيره وبين هذه على خلاف عادة لاظهار المناسبة القوية بين معناه
اللقوى والعرفي لحفظ اللغوى وفي اصطلاح المحدثين لا الخويين
والصرفيين والقراء حديث روى مخالفاً متناً أو سنداً مخالفاً
أي العادلون القضاة يطون كذا في التدريب واللام للجنس وذلك الراوي
اعم من ان يكون ثقة او لا ولذا قال فان لم يكن الراوي ثقة فهو اى
الحديث شاذ مردود مطلقاً لا يعمل به اصلاً غلب فيه اسم المردود وان كان
ثقة فليس مردود قال السيل في الترجيح اى امكن والآفة التوقف بمزيد
حفظ وضبط او بكثرة الرواة او سائر وجوه الترجيح كحفة الراوى ولو

وعلو سنده وكونه في كتاب تلقته الأئمة بالقبول كالبخارى ومخوها
والراجح يسمى محفوظاً لكونه محفوظاً غالباً عن الخطأ والرجح يسمى
شاذاً مقبولا بقريضة المقابلة لكن لا يعمل به لكونه مرجوحاً وغلب فيه
اسم الشاذ ايضاً والمنكر هو الحديث الذي رواه راو ضعيف لسوء
حفظه او جهالة اوفسقه او بدعته او نحوها مخالفاً متناً أو سنداً
لما لحديث رواه راو ضعيف آخر لكن ضعف الثاني اقل من ضعف الاول
فخرج الثاني على الاول ومقابل بكسر الباء وفتحها اى ضد المنكر هو
المعروف سميابها لانكار المحدثين الاول دون الثاني فللمنكر الفا
ثقة كذا والمعروف كلاهما ضعيفان متناً أو سنداً لكن الضعف
في المنكر اكثر منه اى من الضعف حال كونه في المعروف فالشاذ والمنكر
مرجوحان والمحفوظ والمعروف راجحان لان الراوى في الشاذ والمنكر
غير ثقة وفي المحفوظ والمعروف ثقة لكن ليس في المحفوظ ضعف
والمعروف ضعيف راجح بالنسبة الى المنكر وبين هذه الاقسام
الاربعة تبين كل على هذا الاصطلاح واعلم ان كل هذه الاقوال وثقة
لما في شرح النخبة الا انه قال في النخبة الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً

لمن هو اول منه فلا يشمل الشاذ المردود مع انه منه صرح في التقريب و
 التدريب وبعضهم لم يعتبروا في الشاذ والمنكر قيد المخالفة ففرقوا المنكر
 ظاهراً فلذا قال وقالوا الشاذ ما رواه الثقة وكان منفرداً في هذه الرواية
 ولم يتابعه فيها احد هذا مذهب الحاكم ومن تبعه وبعضهم لم يعتبروا
 في الشاذ كون الرواية ثقة ايضاً كديم اعتبارهم المخالفة مع اعتبارهم التفرّد
 وهذا مذهب الخليل ومن تبعه وبعضهم لم يعتبروا في المنكر كون الرواية
 ضعيفاً ايضاً مع اعتبارهم التفرّد وهو مذهب البريقي ومن تبعه وقالوا
 الشاذ والمنكر ما رواه راو منفرد في هذه الرواية وفي كل مقبول ومردود
 وما واحد عند ابن الصلاح والنووي على خلاف هذا حيث قال الشاذ
 والمنكر هو المنكر المخالف لما رواه الثقة وكلاما مردودا وكذا المنكر
 عند هذا المذهب ليس مخصوصاً بالصحة المذكورة بل اعم منها ومنه
 ولذا قال محدث المطعون بالفسق والغفلة وكثرة الغلط داخل
 في المنكر مع انه لا مخالفة له لآخر بهذا الاصطلاح فانه اعم من الاول
 كذا في التقريب وقال المسقلاني وقديمي الشاذ بمعنى ما يكون سوء
 الحفظ لازماً لروايته في جميع حاله قوله وهذه الاصطلاحات لا تتألف

نسخ
 رواية

لا مشاحات اي لا مزاحات مفاعلة من الشرح بمعنى الجمل جمع للتوزيع فيها
 تنبيه على انه ليس لاحد من هؤلاء الثقة ان يجلي ويرد اصطلاح الآخر
 لان لكل ان يصطلح ما دام لم يكن ظاهراً اصطلاحاً مخالفاً لظاهر الكتاب
 السنة كاصطلاح بعض الزنادقة لانه اشارة كذب بلا ضرورة دينية
 لكن اصطلاح الجمهور اقدم المثل بصيغة اسم المفعول وقديمتي المثل
 اي ما فيه تعليل وعلّة ولذا قال القليل في اصطلاحهم اسناد اي قالوا
 ان قد يكون متناصراً مع بر في التقريب فيه علة اي غالباً ان يكون
 فيه علة واحدة والعلة سبب غامض قادم غير خارج في صحته وما منع
 عن العمل به فقله واسباب قادمة في صحته لاجازته فيها عطف تفسير
 لها فالمثل ما في اسناده او فيه علة قادمة في صحته اي مع ظهور السلامة
 منها لانها لا تنطرق الا الى الاسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً كذا
 في التقريب ولذا قال ويعرفها اهل اللمارة والحاكمة اي المتانة
 والتمكن التام في علم الحديث رواية ورواية لا كل ثقة ولذا لا يتكلم في
 الا القليل كالنجاري واحد والدارقطني اذ الطريق الى معرفتهم طرق
 الحديث والنظر في اختلاف رواته وضبطه واتقانهم وعدالتهم وقد يطلق

العلة على علة جارية ككذب الراوى وغفلة وسوء حفظه ونحوها من
 اسباب الضعف وعلى علة غير قاصرة ولا جارية كالرسالة ما وصله الثقة
 كذا في التذريب ثم اعلم فيه تنبيه على ان هذه الاقسام لا بد من ضبطها
 انما يعرف بالمقبول والمرود ولم يقدمها كغيره لتوقف ايضاحها على
 المذكورات ان الحديث اى ينسب اقساما ثلثة شاملة لجميع الاقسام
 السابقة واللاحقة الصحيح والحسن والضعيف بدل الكل والبعض من اشياء
 او خبر مبتدأ محذوف اى هي والاول الى اخره ووجهه انه اما مقبول
 اما مرود او لا والاول اثنان والثاني واحد ولم يذكر الموضوع لانه
 ليس بحديث حقيقة بل زعمًا وقال بعضهم هو شر الضعيف قال الصحيح
 مطلقا هو الحديث الذي ثبت اى قطعاً كما في المتواتر او ظاهراً
 الصحيح لغيره عند الثقة ثبت في الواقع او لا ولذا يجوز كون الصحيح
 ثابت والضعيف ثابتاً في نفس الامر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة عند
 الجمهور منابط صفة عدل خرج به حديث مغلل اى كثر الخطأ في الامارة
 واما مساويه لصوابه فمختلف فيه فالصحيح انه غير موجود او خارج احتياطاً
 في الدين والاخصر بنقل ثقة منسلاً حال من فاعل ثبت سند الثقة

بنقل عدل اى عدل خرج به حديث من عرف
 ضعف او جهل عنه او حاله من غير الاحتياط
 انكلمه عدل عند الجمهور خرج منه

الثقة من المبتدأ الى المنتهى وهو النبي عليه السلام او الصحابي او التابع
 فخرج به المنقطع باقسامه وما في الصحيحين ففصل كذلك من طريق آخر
 عند المحققين لاتفاق الائمة عندهم على صحتهما وكذلك المرسل والمعلق
 عند من يقول بصحتها وهذه الشروط الثلثة لا يجابها غلبة الظن
 في صدق الحديث ولان الدين لا يؤخذ من كل احد بمجرد حسن الظن فلذا
 ضل كثير من المقلدين للشيوخ الكاذبة المبتدعة زاد العقلاء والنوى
 من غير علة ولا شذوذ لينج المعلق والشاذ وحذف المصنف لان المرود
 من الشاذ خرج بالعدل المتنابط وغير المرود ومنه وكذلك المعلق بجميع
 هذه الشروط فصيح لغيره عند الجمهور الاصوليتين وبعض المحققين من
 المحدثين وان ما وقع في الصحيحين من ما فن هذا القبيل لانه لما انتفى
 تسليطه ظاهراً لا يكون ضعيفاً بحد مخالفه راويه لمن هو او ثبوته
 او اكثر عدداً او تفرد به بل هو صحيح لكن لا يعمل به لكونه مرجوحاً ومقدوراً
 كالصحيح المنسوخ عند الكل والصحيح الذي رواه غير فقيه عند الامام
 اى خيفة اذ ليس كل صحيح يعمل به وما قيل انه لا بد من ان يكون راويه
 مشهوراً بالطلب ليعتمد عليه وعالمياً بمعاني حديثه وفقيهاً عند ابي حنيفة

وتلقتهما الامة بالقبول وان كل حديث فيها صحيح محكم به ولا يحكم في
غيرهما الا بنصر من الثقة وان البخاري مقدم على المسلم من حديث المجموع
لانه اوسع علما واكثر شروطا واقدام زمانا وكتابه اشد اتصالا واكثر
رجالا واقل نقلا كذا حقق الامام السيوطي في التذييل نقله عن الثقة
وان كان النقصان ينحصر في طرق ولا يغيرها فهو الحسن لذاته
لكونه باعتبار ذاته ايضا وان كان الحديث الضعيف وهو ما لم يجمع
شروط الثقة او الحسن مطلقا قد انجبر ضعفه بكثره الطرق او غيرها
كاعتضاده بحديث صحيح فهو الحسن لغيره لكونه باعتبار غيره ايضا فلهذا
ان الصحيح ما وجد فيه هذه الشروط بلا قصور او معه من غير وان اصل
الحسن لذاته صحيح كان اصل الحسن لغيره ضعيفا فخرج عن صلبها بخلاف ذلك
فتم الاستقلال بالقبول لهذه الاقسام الاربعة لا الضعيف والظاهر من
كلام القوم المحدثين ان الحسن لذاته او لغيره ما نطق فيه النقصان
في جميع الصفات المذكورة وهي العدالة والقبط والاتصال كما فهم من
هذه التقسيم ومن تعريفات لاجامعة ولامانة نقلها السيوطي في التذييل
وعلى القاري في شرح النخبة ولذا قال لكن التحقيق ان النقصان الغير

لان البخاري كان اجل من مسلم في العلوم والاعمال فلهذا كان البخاري
وان مسلما بل هو خير منه ولم يزل يستفيد منه ويستعمل آثاره
في نقد الازهار فلو لا البخاري لما كان المسلم والاحكام من اصول العقلاء

ان كان الحديث صحيحا بائنا غيره
اي الحديث الذي كان راويه متها بالقبط
اي الحديث الذي كان راويه متها بالقبط

الغير المنجبر في الحسن لذاته وكذا النقصان المنجبر في الصحيح لغيره ليس موجودا
في صفته الا في الضبط وباقي الصفات فيها باقية على حالها النوعية
كما في الصحيح لذاته وفي الضعيف والحسن لغيره النقصان موجود في جميع
الصفات المذكورة كما صرح به شيخ الاسلام ابن حجر العسقلاني وكونه
هذا تحقيقا لان العدالة والاتصال لا يقبلان الزيادة والنقصان
الا بما ينافيه والقبط يقبلها دائما ثم اعلم ان الحسن يجمع به كالصحيح واما
الضعيف فيعمل به في فضائل الاعمال والمواظب لا العقائد والاحكام
عند الجمهور وقيل يجوز مطلقا وقال العسقلاني يعمل به في الفضائل
بشأنه شروط الاول ان يكون الضعيف غير شديد فيخرج المتهم بالكذب
وخص الضبط والثاني ان يندرج تحت اصل معمول به والثالث ان لا يفتقد
بشيء به بل يقتد الاحتياط ولذا قيل يجوز العمل به في الاحكام ان كان
فيه احتياط واعلم انه يحسن راوية الصحيح والحسن بضعفة الجزم والضعيف
بصفة التمرين ويقع العكس وانه يجوز الجمهور ان بعض المتأخرين
الثقة بقدر رويهم على تصحيح الحديث وتحسينه وتضعيفه وترجيحه
وقالوا ومن ازا العمل والاجتهاد بحديث من كتاب فطر بيقه ان ياخذ

ابن حجر العسقلاني بولام

اي الحديث الذي كان راويه متها بالكذب
اي الحديث الذي كان راويه متها بالكذب

من نسخة معتمدة قابليها هو وثقة باصول صحيحة مقابلة وان قابليها
 باصل محقق معتمد مقابل ^{اي المنة} اجزءه وكذا كل مسألة من كل كتاب وعلى هذا
 اتفق العلماء في علومهم الشرعية والعقلية والعربية فافاد القطع
 بصحتها او غلبة الظن فلا اعتبار بقول شاذمة جماعة عصبية من
 المحدثين انه لا يجوز لمسلم ان يقول قال رسول الله كذا حتى يكون عند
 ذلك مرويا ولو على اقل وجوه الروايات فانه خرق لإجماع المسلمين
 وقول الترمذي وغيره هذا حديث حسن صحيح ونحو معناه حسن عند
 بعض صحيح عند اخر واحسن باعتبار اسناد صحيح باعتبار آخر وقيل حسن
 لذاته صحيح لغيره وقيل كل حسن صحيح عند الترمذي كذا في التذييب ثم
 لا بد من تحقيق معنى العدالة والضيبط في اصطلاحهم ليعلم حقائق
 هذه الاقسام الاربعة اما العدالة لغة مصدر عدل كطرفي المتفق
 بالعدالة والعدل مصدر عدل عليه كضرب اي عمل عليه العدل وهما
 من الجور وهو الميل عن القصد وبابه قال يقال جار عن الطريق جار
 عليه في الحكم والعدل بمعنى العدول والميل من عدل عنه كضرب ايضا
 كذا في مختار الصحاح واما اصطلاحا وشرعا فهو ذكر الضمير لان

اي التوجه الى ما لا يرد في الشرع او في الشرع

لان كل مصدر يدل كل لفظ يذكر باعتبار اللفظ ويؤثر باعتبار الكلمة ملكة
 اي قوة وكيفية واسمحة في النفس ناشئة من معرفة الله ورسوله وما
 جاء به والمحبة لها غاية المحبة والخوف منها غاية الخوف ما هو من فلا
 حسن الملكة اي حسن الصنع الى ممالكه وفي الحديث لا يدخل الجنة ميتي
 الملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروة بهن الميم والراء
 بعد ها واوساكنة ثم همزة وقد تبدل واوا ندغم وشرطها العقل الكامل
 عند الجمهور والتقوى لغة مطاوع يقال وقاه فأتق اي فرط الصيانة
 وشرعا غام وهو الاجتناب عن مضرت في الآخرة فله عرض عريض يعني قبل
 الزيادة والنقصان ادناه الاجتناب عن الشرك واعلاه التثنية عما
 يفعل مع عن الحق والتبتل اليه بشرائره وهو التقوى الحقيقي المراد
 بقوله تعالى واتقوا الله حق تقاته وخاض وهو المتعارف في الشرع هو المراد
 عند الاطلاق وعدم القرينة وهو ميانة النفس عما يستحق به
 العقوبة من فعل او ترك كذا في الطريقة ولذا قال والمراد من
 التقوى عندهم وكذا عند الشرع الاجتناب عن الاعمال السيئة من الشرك
 بالحق والحقى والفسق في العمل اما بفعل حرام او ترك واجب

والبدعة في الاعتقاد الغير المكفّر وسنفصلها ان شاء الله تعالى قال
في الطريقة فاجتناب الكبار لازم بالاتفاق وفي الاجتناب عن الصغار
اختلاف قال هنا والمختار عدم الاشتراط لانها مكفّرة عن محبت
الكبار فلا يستحق بها العقوبة كذا قال البيضاوي وما جاب الجوهرة و
وان قيل برعلى ان المراد بالكبار في الآية انواع الشرك وعلى انه لم يعلم
عدد الكبار يقيناً حيث قيل سبع وقيل سبعون وقيل سبعة وأقل
مخوها الا اذا كان الاقدام على الضميمة على سبيل الذوا وعرفا فان
ايضاً كبيرة اذا اصرار عليها كبيرة لقوله عليه السلام لا صغيرة مع الاصول
ولا كبيرة مع الاستغفار وقال فيها ووطئ القيانة يقتضي الاجتناب
من الصغار والشبهات ايضاً لكن الاجتناب عن جميع الشبهات لا يمكن
في هذا الزمان فخرج ما عدا الشبهة القوية القريبة من الحرام لاذ
الطاعة بقدر الطاقة فحين لزوم اجتناب كل حرام ومكروه ثم رجا
هذا ما عندي والعلم عند الله ويدل عليه قوله عليه السلام لا يبلغ
العبد ان يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به خذرا عما بأس به
انتهى فالوقوف اذا كان هذا تاليه ان قوله والمختار اي عند الحديث او

اي الوقوف بين يدي المصطفى عند مقامه في الطريقة

او عند الجمهور ولذا قال هذا ما عندي لان هذا بيان لامطلاح وذلك
بيان الواقع او رجع عن تحقيقه اولا والمراد بالمرؤة الشبهة عن
الافعال الخمسة كالاكل والشرب في السوق والبول في الشارع
اي الطريق وامثال ذلك كصحة الارذال والحبب الضيق والممام وكثرة
النعمان وايضاً الانصاف بالافعال الشرعية كمداة الاتساع واحتمال
عشرة الاخوان وبذل الاحسان لاهل الزمان والحاصل انها فعل مندوب
شرعاً وترك المكروه تنزيهاً وقال على القاري التقوى الاحتراز عما ينهم
شرعاً والمرؤة الاحتراز عما ينهم عرفاً وقال في المختار القبح المرؤة
بأنه ان تسدد الانسانية ثم لا يخفى عليك ايها الطالب الصادق
ان عدل الرواية اعم من عدل الشهادة لشمول الاول العبد دون الثاني
فان عدل الشهادة على ما نقل البحر عن أبي يوسف ان يكون مجتنباً عن
الكبار غير مهتر على الصغار وان تكون مرؤة ظاهرة وهو شرط
وجوب قبول الشهادة على المسلم وشرطه العقل الكامل والولاية
فلا يقبل شهادة المجنون والصبي والقن هذه لعدم العقل الكامل
والولاية وشهادة الفسقة والظلمة والخطابية واعوانهم وبائع

الأكفان اذا ترصد له والشاهد على الباطل والرقاص والمسخرة والشتا
ومؤخر فرض عن وقته بلا عذر وتارك الجماعة شهر او طلس القنا والمغنى
والخارج لا مير لا يستحق التعظيم والسير للاعتبار والمتعصب وكاشف
العورة والمشهور باخذ الربوا واكل اموال اليتيم واللاعب بالقمار وهذه
لعدم التقوى ووجود كبيرة وشهادة اهل الصناعات الخبيثة كالذباغة
والجمامة والحياكة غير لائق بهم بان لم تكن حرفة آباءهم واجدادهم
والخلاف صدقا والخيال نافلة والاكل والشارب والمتهول في الطريق
محيث يراهم الناس والماشي بسر او بل فقط وكاشف الرأس في مواضع
بعد خفة وقلة حياء كالدجالين في هذا الزمان والدلال والمفرط
في المزاح والمصاحب والاراذل واللاعب بالظهور وكل هذا مشروط
بالادمان والغلبة وهذه لعدم المرأة والحاصل لا يقبل شهادة مجنون
وصبي وقر وكل مرتكب كبيرة ولو واحدة وتارك مروة مصر عليه
عند الفقهاء كذا في البحر وعامة كتب الفقه وكذا عند المحدثين سوى
الحنابلة لكنهم قالوا لا تقبل شهادة كل مبتدع عقيدة لاخطابية
فقط كذا في التدریب وعامة كتب الحديث اقول فعلى هذا فبين العدلين

العدلين عموم وخصوص من وجه والتحقيق مع المحدثين لان البدعة
في الاعتقاد اكبر من كل كبيرة بعد الكفر كما حققه في الطريقة للمحدثين
والاجتناب عن الكبيرة لازم اتفاقا وايضا اذا اسقط هذه الامور
العدالة فعدم اسقاط البدعة في الاعتقاد لا معنى له فليت شرع
ما جوز قبول شهادة المبتدعة لا الخطابية ولعل المصنف يعتبر هذا قلنا
قال اعم واما الضبط فهو ان يحفظ الراوي مسموعه ومرويه في صدره
او كتابه عن القوات والاختلال بحيث يتمكن من استحضاره حيث شاء
ثم الضبط باعتبار المحل اشارة اما ضبط الصدر فهو بالذكر والتكرار
وحفظ القلب بهما عن النسيان مهما امكن واما ضبط الكتاب
الاضافة للملابسة او فينية فهو بحفظه اي الكتاب بعد ان يتفحه
وسبأته عند نفسه الى وقت الاداء من غير ان يغير حيث لا امن
من تغيير المستعير فلا يصح وضعه امانة عند غيره كذا قال على القاري
وهذا ان رواه بلفظ كما هي الاصل واما اذا رواه بمعناه على ما جوز
المحققون فلا بد من ضبط معناه ومعرفة لفظ يؤيد به ايضا كذا
قال النووي ثم لا بد ايضا اي بيان العدالة والضبط من بيان

وجوه الطعن المتعلق بالعدالة والضيقة لمعرفة هذه الاقسام الاربع
 ومعرفة اقسام الضعيف اعلم ان علماء الحديث حصروا بالاستقراء العمل
 وجوه الطعن في العدالة متعلق بالطعن في خمسة متعلق بحصروا
 الاول كذب الراوى قد تم كونه اشد قبحا مطلقا او في هذا الفن حتى
 قال بعضهم انه كفر فلذا لم يقبل حديثه اصلا والثاني اتهامه بالفسق
 فسقه والرابع جهالة والخامس كونه مبتدعا اما كذب الراوى في
 اصطلاحهم فهو ان يكون الراوى ثابت الكذب عمدا بيان الواقع
 فانه لا يكون الا عمدا في التحقيق الا ان ياديه ما يطلق عليه الكذب فيخرج
 الكذب سهوا في الحديث النبوى لان كذبه في غيره داخل في فسقه
 وان افردوه كما ينبغي فاذا ثبت كذبه عند الثقات في حديث من الاحاديث
 فهو اى الراوى مطعون بالكذب وحديث الراوى المطعون بالكذب
 سواء كان كذبه فيه او في حديث اخر يسمى موضوعا وممنوعا مخليا
 بالعقاف اى يغزى لاحتمال كل حديثه الوضع والضعف والافراء من عند
 وهذا اى حديث هذا المطعون مطلقا هو المراد من الموضوع في
 اصطلاحهم وليس في حديث الموضوع شرط ان يكون الكذب الوضع

والوضع فيه بعينه كما اشهر بين العلماء ولعل المصنف اخذ هذا من
 قول المحدثين من كذب في حديث واحد وجب اسقاط ما تقدم من حديثه
 وما تأخر ولا تقبل روايته ابدا وان تاب واحسن طريقته زجر له
 وتقليظا لعظم مفسده فانه يصير شرعا مستمرا الى يوم القيمة كذا في
 التهذيب او من كتاب يفضل لم ينطع عليه والاقل الموضوع في الكتب المشهورة
 كالنجحة والالفة والتقريب وشرحها هو الحديث الذي كان الكذب
 والوضع فيه بعينه والراوى المتقدم بالكذب في الحديث النبوى وان وقع
 الكذب منه في مدة عمره مرة واحدة في حديث واحد لم يقبل حديثه
 المتقدم والمؤخر الذي لم يكذب فيه وان تاب واحسن حاله لما مرنا
 بخلاف شاهد الزور فانه اذا تاب تقبل شهادته اى شاهد الزور كذا
 قالوا اى جمهور المحدثين لان بعضهم كالنوى قال الختان ان يقبل روايته
 كشهادة بعد التوبة ولعل المصنف توقف واختار بقوله ولذا قال انه كذا
 قالوا واعلم ان المبتدع وضعوا احاديث لتضليل الامة والزنادقة
 للاستحقاق بالدين والتضليل بالامة وان المتصوفة يجوز الوضع
 للترغيب والترهيب كما في فضائل السور ومواعظ القصاصين والشجارين

وان كذب في غيره
 وان كذب في غيره

لاخذ المال والكل حرام باجماع المسلمين لانه تغيير للدين وافراء على النبي
 وتبليس على المسلمين ولذا قال النبي عليه السلام من كذب على متعمدا فلينبأ
 مقعده من النار وهو حديث متواتر بل الوضع للاستخفاف والتظليل
 كفر والترغيب والترهيب واخذ المال حرام يخشى منه الكفر حتى قيل انه كفر
 ايضا وكذا روايته مع العلم به بلا بيان وضعه لحديث مسلم من حديث
 عتي مجديث يرى انه كذب فهو احدا الكذابين قالوا اي ان لم يبين لانه
 لما بينه انشئ ان يكون عنه عليه السلام ولذا عرضوا على بعض المفسرين
 في ذكره كالبعضاوي اقول وبالله التوفيق يجوز ان يقال ذكره بناء
 على انها صحيحة او حسنة او ضعيفة عندهم او عند بعض الثقة فكفر
 من حديث يكون صحيحا عند قوم وغيره عند قوم ومجهولا عند قوم
 لان اثباتها وادلتها طيبة لا قطعية حيث قالوا يعرف الوضع باقرار
 واضعه او حاله حيث قال سمعت فلانا يقول كذا وعلمنا المروي عنه
 مات قبل وجوده او من حال المروي كذا كذا الفاظه ومعانيه ومخالفته
 القاطع والعقل ولم يقبل التأويل او تضمنته ما تنوقف الدواعي على
 نقله لكونه اصلا في الدين ولم يتوافق ولا فرط بالوعيد بالوعيد

لا يخفى ان هذا الحديث وضعه لانه لا يثبت له في الصحيحين

بالوعيد الشديد على الامر الصغير والوعيد العظيم على الفعل القليل وهذا
 كثيران في مواضع القصاصيين ونحو ذلك وقال امام الجوزي ما احسن
 قول القائل اذا رايت الحديث يبين المعقول وينحالف المنقول وناقض
 تلاصول فاعلم انه موضوع ولكن التحقيق ان لا يحكم بهذه الامور بالوضع
 الا الثقة من جهابذة علم الحديث ونقاده ومع ذلك قد يخفى ولذا
 تقبوا في احاديث حكم بوضعها الامام الجوزي وقالوا بطلت بعضها
 وحسن بعضها وضعف بعضها وقال علي القاري اقصررت كراسته احاديث
 اتفقوا على وضعها هذا خلاصة التقريب والتدريب والتجدة وعلى
 القاري هنا والله اعلم واما اتهام الراوي بالكذب في اصطلاحهم
 فهو ان يكون معروفا مشهورا بالكذب في الاقوال وان لم يثبت كذبه
 في الحديث النبوي والصلوب حذف ان اذا المعنى على حذفه لكونه عديلا
 على ما حجه الصلوة والسلام وحديث الراوي المطعون باتهام الكذب
 يسمى متروكا لوجوب تركه في العقائد والاحكام او مطلقا وان اتمل
 القضية لاحتمال الوضع وهذا يؤيد ان الموضوع ما هو الا علم لا الاخص
 كما يقال حديثه متروك لا يجهج به اصلا ومثل هذا الشخص لو تاب

اي حديث الحديث النبوي

عن الكذب واصلاح حاله بالصدق والتقوى بحيث ظهر صلاح بمعناه
 والاسبب تقديمه آثار اهل الصلاح من ناصية حاله عند الثقة
 وفيه استعارة مكنية وتخييلية للمبالغة في الصلاح حيث شبه
 حاله المرضية برجل صالح وانواع حاله برجال صالح وانبت لوازهم
 لها يجوز جواز ان يسمع حديثه وحيث به ان وجد فيه شروط
 النجاسة او الحسن لان توبته مقبولة اتفاقا كونه كذوبا ولا يؤهم كونه
 ثانيا وان وجدت كذا في التذريب اما فسق الراوي فالمراد به
 عندهم هو الفسق في العمل لا في الاعتقاد فانه اي الفسق في الاعتقاد
 داخل في البدعة في اصطلاحهم واعلم ان الفسق لغة الخروج عن
 طاعة الله تعالى فعلا او قولا او اعتقادا وله عرض عريض في شئ
 العصاة والمبتدعة والكفرة لكن كثر في العصاة غير الكاذبين
 شرعا وخصر فيها في عرفهم ولذا قال والكذب باخر في الفسق اي
 شرعا لكن كان الطعن باعتبار اى الكذب اشد حيث يكون حديثه
 موضوعا او متروكا لما مرافقا وحكمه مباينا في الاول فانه لا يقبل اصلا
 لا في الثاني فانه كسائر انواع الضعيف فيقبل في فضائل الاعمال عند

عند الأكثر بالشروط السابقة افردوه اي ميزوه عنه بحيث كان بينهما
 مباينة عرفية وباعتبار الاستدلال بجلوه قیما وكثرة انواع الفسق
 لم يضمنوا الحديث الفاسق اسما ولا قسما وكذا البدعة داخله فيه لكن افردوه
 لذلك واما جهالة الراوي فالمراد بها عندهم ان لا يكون اسمه اي لفظ
 بعينه سواء كان اسما او كنية اولقبيا او غيرها معلوما عند الثقة لكثرة
 اسمه اولقلة الرواية عنه او لعدم ذكر اسمه المشهور لفرض من الغرض
 لكونه مكثرا او متقللا للحديث عنه او للاختصار او نحوه فجاءه الاسم
 طعن فيه لانه لم يعلم انه ثقة او لا ثقة ولا انه كاذب ولا هو لم جرحا كان
 يقال اخرج واخبرني او حدثني رجل او خرج شيخ وهذا الحديث
 يعني بهما تسمية له بحال راويه وهو غير مقبول عند الجمهور في العقائد
 والاحكام لان قبوله فيها يتوقف على معرفة راويه وعدالته وضبطه ولم
 يعرف قال الخطيب المجهول عندنا من لم يعرفه الثقة ولا يعرف حديثه
 الا من جهة راو واحد او قل ما يرفع الجهالة عنه رواية اثنين مشهورين
 وهذا لا يكفي في القبول بل لابد من معرفة عدالته وضبطه وقيل يقبل
 ان كان الراوي عنه لا يروي الا عن عدل وقيل يقبل مطلقا كذا في التذريب

الا اذا كان المزمع صحابيا بان يقال اخبر صحابي او رجل من الصحابة او رجل
 وعلم انه منهم فانه يقبل بحسب الشرط فان الصحابة كلهم عدول يقبل منهم
 الحديث مطلقا لقوله عليه السلام اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم
 ولو ذكر الرجل المزمع بعبارة التعديل لكونه بها وليعتمد عليه
 كان يقال اخرج واخبرني او حدثني عدل او ثقة ذو منابط او حافظ
 او حاكم او مخوم ففيه اختلاف بين المحدثين قيل مقبول لان التعديل
 اصل والمعدل ثقة والصحيح انه غير مقبول ايضا كالاول حتى يسميه
 لانه قد يكون ثقة عنده مجروح عند غيره وفي اعراضه عن اسمه
 ربية توقع تردد في القلب كذا في التقريب الا اذا قاله اي هذا القول
 امام حاذق او مجتهد كامل في معرفة اسباب الجرح والتعديل كالاتي
 الاربعة رحمه الله فانه مقبول لكن لا مطلقا بل في حق موافقيه
 في المذهب لا غيره وكذا في التقريب حتى قال المسقلاني وهذا ليس
 من مباحث الحديث وقال علي القاري وانما ذكر استطراد وهو ثقة
 للمقام واقول فلا بد لان يقيد بما قيدوا واعلم ان التعديل في
 عدل او ثقة او نحوه والجرح اي فلان مجروح او ضعيف الحديث

او نحوه يقبلون من غير ذكر سببها ان كان من امام علم حازق وبأسية
 والا فلا يقبلون الا بذكرها عند الجمهور واشهر ان التعديل يقبل
 من غير ذكر سببه لانه كثير فيشق ذكره والجرح لا يقبل الا بذكره لانه يعمل
 بامر واحد فلا يشق ولان الناس يختلفون في اسباب الجرح فيطلق
 احدهم الجرح بناء على زعمه وليس يخرج في الواقع فلا بد من ذكره ليعلم
 من هو قارح او لا وقيل بالعكس لان اسباب المعدل تكثر التضعف فيها
 ويبني العدل على الظاهر وقيل لا يقبلون الا مفسرين لانه كما يخرج
 كما نرجح بما لا يقدر به كذلك يوافق العدل بما لا يعدل به ثم اتما
 ينبتان بخبر واحد ثقة لا يقبل في الاحاديث وقيل لا بد من اثنين
 كما في الشهادة وان الجرح مقدم على التعديل لان مع الجرح زيادة
 علم هذا اذ لم يقل المعدل عرفت السبب الذي ذكره الجرح لكنه قاب
 عنه فانه حيث تقدم على الجرح واذ لم ينف المعدل بطريق معتد
 سببا ذكره المخرج بان قال قل غلاما ظلمنا يوم كذا فقال المعدل
 رأيتني حيا بعد ذلك فاتماح يتعارضان وقيل يقدم الاكثر
 وقيل الاحتفظ وقيل يتعارضان فيرجح احدهما بمرجح كذا في التدریب

واما بدعة الراوي في عرفهم فهو ان يكون الراوي معتقداً بآبئ
 من الاعتقادات كائن على خلاف ما اى معتقد هو معروف ومعلوم
 تأكيد وتأسيس اى من جزئى او كلى من رسول الله عليه الصلوة والسلام
 عند اهل السنة والجماعة يؤخذ بواحد من الادلة الاربعة او البرهين
 العقلية بنوع متعلق بمعتقد شبهة صحيحة يقال له شبهة
 عند العلماء لا بتوهم وتخيل وتاويل صحيح كذلك بحيث يوافق بعض
 القواعد الشرعية مشهورة والاسلامية الغير اليقينية والافان
 جاز كل تاويل لا يبق في وجه الارض زنديق فكيف يقول قول الشاغل
 كل من ادعى الألوهية فهو صادق في دعواه ولذا قال اهل السنة
 النصوص تحمل على ظهورها ما لم يقصر عنها دلالة قطعية والعدول
 الى معان يدعيها اهل الباطن الحاد وكفى وقال في الطريقة يجب
 تكفير بعض المبتدعة مع انهم مولون بالشبهة لا بطريق الجود
 اى جود الحق والافتاد فيه فانه كفر لكونه الحاد الحق وامارة
 الكذب واستهزاء الشريعة فهو خارج عن الجحى اذ هو الراوى المبتدع
 الكافر لا يقبل اصلاً قال النووي اتفاقاً وقال المسقلاني عند

المسم فلا حديث المبتدع

عند الجمهور ولا نه قيل يقبل ان كان لا يعتقد حل الكذب لفرة مذهب والا
 فلا وقيل يقبل مطلقاً قول مرادهم من يقبل اى فضائل الاعمال فقط لا
 في العقائد والاحكام واعلم انه قال في الطريقة البدعة لغة اسم من
 الابتداع بمعنى المحدث مطلقاً عادة او عبادة اقوال واعتقادات وعرفاً
 بين الفقهاء المحدث مطلقاً بعد الصدر الاول ولذا اقسامها الى كفر وحرام
 ومكروهة ومباحة ومستحبة وواجبة وفرض وشرعاً هي الزيادة
 في الدين والتقسان منه الحاد ثان بعد الصحابة بغير اذن من الشارع
 بتولا ولا فلا ولا صريحاً ولا اشارة فلا تساول العادات اصلاً
 بل تقتصر على بعض الاعتقادات والعبادات وهذه هي مرادهم عليه السلام
 بقوله كل بدعة ضلالة وبقوله عليه السلام من احدث في امرنا هذا
 ما ليس منه فهو رد والمتبادر منها البدعة في الاعتقاد ومقابلها اعتقاد
 اهل السنة والجماعة فاذا عرفت هذا فاعلم ان المحدثين ارادوا بها ما هي
 المتبادر غير كفر وحديث المبتدع مردود تورعاً اى وان اختلفوا فيه
 اعلم ان فيه اربعة اقوال يقبل عند الاكثر ان لم يكن داعياً الى بدعته
 وقبلة جماعة بما لم يقو بدعته والافلا وقيل يقبل ان لم يستحل الكذب

لنصرة مذهبه والآفلا وقيل يقبل مطلقاً وقيل لا يقبل مطلقاً ونسب
 هذا إلى الامام مالك قال لانه فاسق بيد عترة ورواية الفاسق مردودة
 وضعف هذا باحتجاج صاحب التقيمين وغيرهما بكثير من البتة غير الدعا
 كذا في التقریب والتدريب وشرح النخبة اقول والتحقيق انهم يقبل
 اى في فضائل الاعمال لا في العقائد والاحكام اذ لا يقبل فيها الاحاديث
 العادل والمستد غير عدل عند الكل وبلا يقبل اى فيها اذ يشترط فيها كونه
 عدل عند الكل وكون بعض شيوخ الشيخين تبعاً ليهما الصحيحين او عند
 البعض لانها لا ياخذان فيها الا عن الثقة وان قول المصنف تحقيق
 المذاهب الاربعة قائل واما وجوب الطعن المتعلق بالقبض فافيضاً
 كالاول خمسة كذلك الاول فرط العقلة الثاني كثرة الغلط الثالث
 مخالفة الثقة الرابع الوهم الخامس سوء الحفظ واما فرط العقلة
 وكثرة الغلط في السماع وادائه غالباً وقد يعكسان فهما على انواع
 متقاربان العقلة في السماع وتحمل الحديث غالباً والغلط في السماع
 وادائه غالباً قال علي القاري واما اشتراط كثرتها اى كونها اكثر من صوابها
 او مساوياً له اذ لا يخلو الانسان من الغلط والنسيان فحديثهما مردود

مردود في العقائد والاحكام وليس لهما اسم معين واما مخالفة الثقة
 اى لمن هو وثوق منه فهو اما في الاسناد او في المتن وهما حاصلان
 على انواع متعددة لانها اما بالاضطراب واما بالادراج واما بغيرهما
 كما ذكرناها تفصيلاً تذكر وهي انت التقيمين باعتبار الفظة كما ذكر
 اولاً باعتبار المعنى اذ امرها سهل توجب الشذوذ في الحديث جعلها
 من وجوب الطعن المتعلق بالقبض كائن بسبب الباعث على هذا المخالفة
 هو عدم القبط والحفظ وعدم صيانة عن التغير والتبديل بعدم
 التثنية والتكرار والاعادة ثم اعلم ان كون هذه طعناً عند الاكثرين
 وتخذ بعض المحققين فهي ليست بطعن ولذا اتوحد في الاحاديث الصحاح
 وفي التقيمين واما الوهم فهو ان يكون بناء رواية الراوى على توهم
 وذلك يقع في الاسناد غالباً كارسال موصول او وقف مرفوع او ابدال
 راو ضعيف بثقة وفي المتن فادراك مثل ادخال حديث في حديث آخر
 او نحوه من الاشياء القادحة ويحصل معرفة ذلك بكثرة التبع لرجال
 الاسانيد واختلاف المتن وجمع طرق المشتملة على معرفة المتن
 واستقصائها من المجامع والمسانيد والنظر في اختلاف رواة كل حديث

وضبطهم واتقاهم ليحصل الترجيح بذلك ويعلم انه موصول او متصل او غيرها
ورواية غيرهم على سبيل التوهم ولذا قال ولكن الاطلاع عليه من عمق
علوم الحديث وادقها عطف تفسير اي اخفاها دركاً وادقها قيل ومن
اشرفها واصعبها ولا يحصل هذا الاطلاع لمحدث الا لکن اي لحديث
اولي له فهم قارب اي متوهم درك وحفظ واسع شامل للاسانيد و
المقون ومعرفة كاملة بمراتب الراوي في العدالة والضبط وغيرها
واحوال الاسانيد والمقون اي باختلافها واستيفاء العلم بها و
استقصائها كما كان المتقدمين كالائمة الاربعة والستة من ارباب
هذا الفن ولهذا لم يتكلم فيه الا قليل وقد يقصر عبارة الناقد
عن اقامة الحجج على دعواه كالصير في نقد الدينار والدرهم كذا قال
العسقلاني وليس له اسم خامر واما سوء الحفظ فهو ان لا يكون
سوايه غالباً على خطائه ولا يكون حفظه وايتانه اكثر من سهوه
ونسائه سواء كان خطائهم غالباً على صوابه او كانا متساويين وكذا
السهو والنسيان اي سواء كانا غالبين على حفظه وايتانه او متساويين
والفرق بينه وبين فرط الغفلة وكثرة الغلط ان الكثرة فيه باعتبار

باعتبار الصواب والحفظ والايتان وفيها باعتبار نفس الامر ويقال له
المختلط وسبب اختلاطه وسوء حفظه فساد العقل وعدم انتظام الفعل
او القول اما بخرق او ضرراً او مرضاً او غير ذلك او موت ابن او سرقة مال
او ذهاب كتب او نحوها كذا قال علي القاري فالخلاص اي الخلاص
عن سوء الحفظ ليس بشئ الا بعدد الخطأ مطلقاً اي اصلاً فان كثيراً
ما يحمي بعناه او بعلية الصواب عليه اي الخطأ وكذا التهور والنسيان
اذ ليس لخلاص عنهما الا بعدد ما مطلقاً او بعلية الحفظ والايتان
عليهما واحد يشه مردود او متوقف وليس له اسم خاص ثم اعلم ان الراوي
في الحديث الصحيح اي الاحسن والضعيف والمشهور انه اعم حتى يشمل هذا
التقسيم جميع ما تقدم حيث قال العسقلاني الخبز باعتبار وصوله اليه
اربعة وقال علي القاري اي لا باعتبار اوصافه من الفحة والحسن
والضعف وغيرها ولا من كونه مرفوعاً او موقوفاً او مقطوعاً او نحوها
وسببته ايضاً ان كان واحداً في جميع المواضع بان يروي واحداً عن
واحد الى المشي ولو كان الواحد صحابياً عند المحققين وقيل غير الصحابي
اذ وحده لا توجب الغرابة او في بعض المواضع ولو في موضعين

بان يروي اثنين عن اثنين عن واحد عن اثنين عن اربعة ونحوها وله
صورتي يسمى هذا الحديث الاول غريباً اي عجباً من قولهم غريب فلان
اي جاء شئ عجيب او فرداً لا ينجح بمعناه وان كان اثنين في كل موضع
او في موضع سائر للموضع اكثر من اثنين لا اقل حتى لا يكون غريباً يسمى
عزيراً لقلة وجوه من عزيرت بالكسري قل حيث لا يكاد يوجد وزعم
بعضهم انه شرط الصحة وان كان اكثر من اثنين في كل موضع بشرط ان
لا يكون يجمع شروط المتواتر يسمى مشهوراً لو صحه لكون روايته اكثر
من اثنين ومستفيضاً لاشتهاره بين الرواة من فاضلها اي اكثر
حتى سال على طرف الوادي قال العسقلاني يسمى مشهوراً عند المحدثين
ومستفيضاً عند الاصوليين وقد يطلق المشهور على ما اشتهر على الالسة
ولولم يكن له اسناد ثابت ومثل السخاوي له بعلمه امي كانبيا بن اسرائيل
وولدت في زمن الملك العادل كسرى وعلى القاري مجتبه من الايمان
ثم اعلم ان هذه الثلاثة تسمى احاداً يجمع احداً واحداً لا يجمع لامفرده
وغير احاد وكل منها واحد لثمة وهو ما يرويه شخص واحد واملاً
ما لم يجمع شروط المتواتر وسميت به باعتبار افادته الظن كخبر واحد غالباً

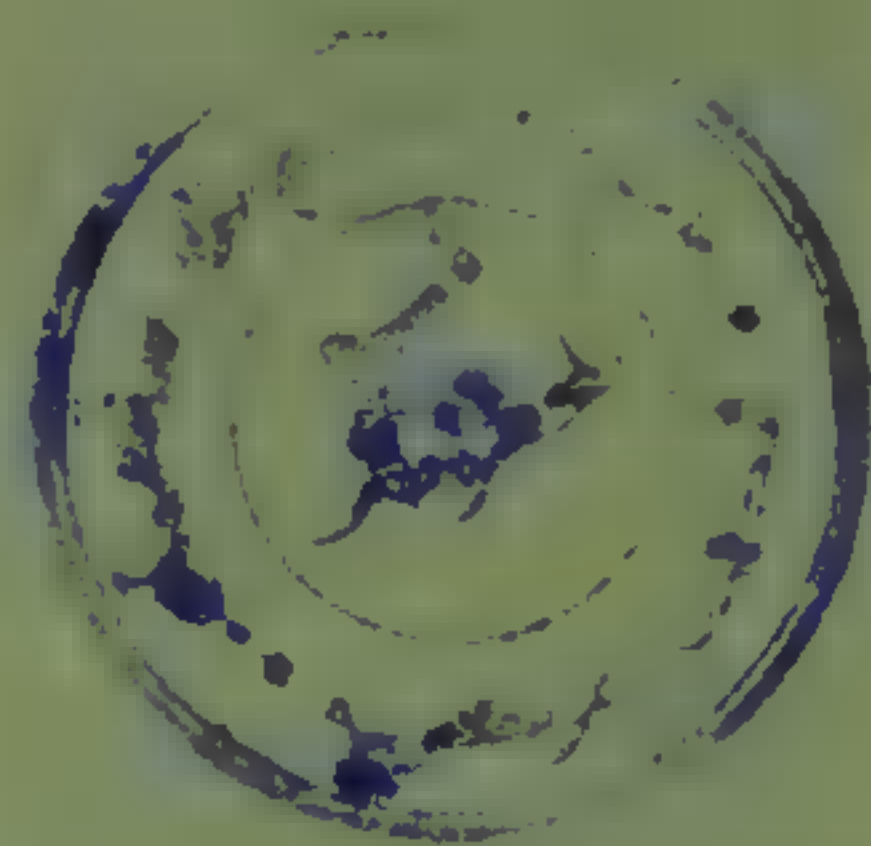
غالباً او باعتبار اقل المراتب او باعتبار اشتغال ما في المراتب على الواحد
وفيها مقبول ومردود وكل يفيد غلبة الظن في ثبوتها عند المحققين كونها
احاداً وان كان كثرة الراوي في كل موضع مجرد لا يجوز بالتشديد العقل
اي يمتنع عنده توافقه على الكذب قالوا اي عادة لا عقل فانه قد يجوز
فيه ولذا قال بعضهم مجرد تخيل العادة توالمهم على الكذب وقال على القاري
وكلاهما صحيح لكن قال سعد الدين ومصدقه وقوع العلم من غير شبهة
وهذا يقتضي كونه عقلاً لاعادة كاهو الظاهر من قول المصنف وعدم
اشتراط العدد عند الجمهور بعد كونها جماعة وكونه مفيداً لليقين عندهم
يسمى متواتراً ما اخذ من التواتر بمعنى تتابع لتتابع روايته فبين هذه
الاقسام الاربعة تبين كل واحد شروط اربعة عند الكل عدد كثير وحالة
العقل توافقه على الكذب ووجود تلك الكثرة في كل موضع وكون مستنداتها
انتهائهم الحسن كالتروية والسماع لا ما ثبت بالعقل كذا قال على القاري ولذا
ولذا قال ابن الصلاح يفر وجوده الا ان يدعى ذلك في حديث من كذب
على متعمداً فليست بمقعدة من النار وانكر ابن تيمية وقال
العسقلاني دعوة القرية او لعدم ممنوعة لانها نشأت من قلة الاطلاع

وقال البخاري ذكر شيخنا من الاحاديث التي وصفت بالتواتر حديث
الشفاعة والموضع وروية الله والائمة من قريش اقول واعلم انه كونه
متواترا باعتبار الاشخاص كان كونه مشهورا وعزيزا او غريبا باعتبار علم
الثقة وانه يفيد العلم القوي عند الجمهور وقيل الاستدلال وقيل
لا يفيد العلم الا البرهان العقلي ولا يثبت من رجال حديثا او غير لكن
في الحديث لا يوجد الكافر والغريب يسمى فردا ايضا كما يسمى غريبا حتى
قال المستقل في الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا لكن الاول
كثر في الفرد البني والثاني في الفرد المطلق قال علي القاري اي مترادفان
في مال المعنى القوي لهما لا في اصله لانه قال في مجمل اللغة غريب بعدو
الغربة الاغتراب عن الوطن والفرد والوتر المنفرد ولا يخفى علي
ان الراوي ان كان واحدا في جميع المواضع بان يروي واحدا عن واحد
الى ان ينهي يسمى فردا مطلقا لكمال التفرد وان كان في موضع
واحد مع كون سائر المواضع اكثر من واحد لا اقل يسمى فردا نسبيا
لكون التفرد بالنسبة الى هذا الموضع مع عدمه في غيره ففي كون الحديث
غريبا وفردا يعني كون الراوي واحدا في موضع واحد وان كان الراوي

الراوي في موضع متعددة اخرى صفة موضع اكثر خبرا من واحد
ففي الغريب لا بد ان يكون الراوي في جميع المواضع اثنين صريحا بان
يروى اثنان عن اثنين الى المنتهى او ضمنا بان يروي اثنان عن ثلاثة
عن اربعة عن خمسة الى المنتهى وفي المشهور لا بد في جميع المواضع كونه
اكثر من اثنين صريحا كله فان كان القاطن فصليا في بعض المواضع
اثنين وفي بعضها اكثر من اثنين فهو داخل في الغريب لان الاثنين
موجودان في الاكثر ضمنا كما انه ان كان في بعض المواضع واحدا وفي
باقي المواضع اثنان او اكثر يكون غريبا لان الوحدة موجودة في الاثنين
والاكثر ضمنا فاعلم ان معنى كون الراوي في الغريب في جميع المواضع
اثنين اعم من ان يكون صريحا او ضمنا كما بيناها بعد كون البعض
في بعض المواضع صريحا فمن هذا التفصيل والاصطلاح علمت
معنى قولهم في هذا الفن يحكم معلوم الاقل فاعلم على الاكثر يعني
يفعل الاقل على الاكثر يعني للاقل حكم الكل على خلاف سائر الفنون
فان فيها للاكثر حكم الكل وقد عرفت من هذا التحقيق اي من قولنا
والراوي في الحديث الصحيح والالم يسبق تحقيق تقدم ان القرابة

لا تنافي في الصحة لأن كل واحد من أحاد رجاله ثقة أي عدل منابط لانها
من اقسام الصحيح اذ الصحيح ماله اسناد صحيح ولو واحد على الصحيح خلافه فلكل
زعمه كالجائي من المعزلة والمحدثين وقد تطلق القرابة ويراد بها
الشدوذ التي الذي هو من اقسام الطعن عند الأكثر واذك التحقيق
التفصيل السابق في الحديث كما سبق في بيان الشاذ والمنكر والمعلل
وقد يجي الشذوذ بمعنى القرابة بمعنى كون الراوي منفرداً لا بمعنى
الشدوذ تأمل تذكر ما سبق فلا ينافي الشذوذ بذلك المعنى الصحة
عند الجمهور كما لا تنافي في القرابة كذلك ثم لا تغفل انك اذا عرفت
معنى الصحيح لذاته ولغيره ومعنى الحسن لذاته ولغيره علمت ان الضعيف
هو الذي فقد فيه الشروط المعتبرة في الصحة والحسن كالأوصاف
فاقسام الضعيف متعددة متكررة كابتناء مفصلة ومراتب
الصحيح والحسن لذاتهما ولغيرهما ايضاً متفاوتة في الاحتجاج
بعضها فوق بعض في الرجحان والعمل والاحتجاج بتفاوت تلك الصفات
أي العدالة والقبيل والانتقال ودرجاتها بعد الاشتراك في أصل
الصحة والحسن هذا المذكور من أول الكتاب الى هنا ما يشتر في

في تحقيق اقسام الحديث من الكتب المعتبرة كالنقريب والتدريج
والالفيه والخبرة وغيرها ومعرفة هذا التفصيل المذكور ولأنهم
تكن ضروية ههنا أي لازمة هناك في بلادنا لانهم يشتغلون بالعلوم
الآلية غالباً ولا يقرؤون الاحاديث الا نادراً ولكن لما كان لغواتنا
في الدين واعواننا جمع عون بمعنى المعين والظهير من تعاون القوم أي
اعان بعضهم بعضاً في طلب اليقين مستغنيين بصحيح المشكلات في بعض
كتب الاحاديث في هذا الاوان بمعنى الزمان وزنا ومعنى والحين
بيان له وكانوا يحثون عند سماع هذه الاسامي والطالبين لبيانها
هذه الاسامي والمسميات فصدناها ازالة التحير ثم ومدة جارية
لهم ولغيرهم الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
فالحمد لله على التمام والختام والصلوة والسلام على رسولنا محمد عليه
الصلوة والسلام وعلى آله العظام واصحابه الكرام وقد فرغت من
تأليفه سنة احدى وخمسين ومائة والفي في عشرين ربيع الآخر في
مصر القهية اختتمنا بالخير والايمان بجمرة سيد الانام تمت
قد تم الاصول الحديث المنسوب للبركوي محمد رحمه



علم الحديث رواية هو علم يشمل على نقل ما اضيف الى النبي قولاً أو فعلاً
أو تقريراً أو صفةً وموضوعه قبل ذات النبي من حيث انه بنى وهذا غلط
لاننا لا يبحث عما يلحق ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم بل عما يلحق اقواله وافعاله
من الاتصال والانقطاع والوقوف والرفع وغير ذلك وعنايته الفوز بسعادة
الدارين وعلم الحديث دراية وهو المارد عند الاطلاق هو علم يعرف به
حال الروى والمروى من حيث ذلك اخذ من كلمات الباقى

الحديث المتواتر وهو المقيد للعلم اليقيني قال لا بأس بزيادة تعريف أصول الحديث أعلم ان الحديث الصحيح هو رواية متلازمين للتبني عم من الرجال والنساء والمرسل ما روى شاب بالصحة والمسند ما روى عن شيخ الصحة والقوى ما قاله وقرأ اية من كتابه في الحسن ما يفهم جميع الخلائق والمرفوع ما رفع الى واحد من الصحابة والمحكم ما ليس هو المخرج الى التاويل والمختص ما روى من غير معروف ثم روى عن معروف ونفى ايتانه ثم امر ايتانه والمنفصل ما قاله او فعله ثم نفى عنه والمتواتر ما ليس لمعرفة راويه حجة والكتابه المخرج الى التاويل والسقيم غير موافق للكتاب والضعيف ما روى ولم يعرف له راو والمنفرد ما تفرد به واحد من الثقات والمنقطع ما قاله مرة واحدة ولم يسمع منه مرة ثانية الموضوع له شبه بالافتار والعزير ما روى عن غير الصحابي والموقوف ما اختلف فيه الائمة والمشهور ما سمعته جميع الملل

والمعظم جميع الملقح والانساج ماقبله في آخر عمره والانساج ماسمع في اول عمره والتمام مازال به جميع الملقح والخاص ما قصد به واحصى الملقح
والمعظم جميع الملقح والانساج ماقبله في آخر عمره والانساج ماسمع في اول عمره والتمام مازال به جميع الملقح والخاص ما قصد به واحصى الملقح
والمعظم جميع الملقح والانساج ماقبله في آخر عمره والانساج ماسمع في اول عمره والتمام مازال به جميع الملقح والخاص ما قصد به واحصى الملقح

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم أيها الطالب الصادق أن لاهل الحديث اصطلاحات لا بد من معرفتها لمن اراد ان يتعلم مرادهم من اطلاقاتهم فلما اشار الشارح المحقق في شرح الحديثين الى بعض مصطلحاتهم اردنا ان نفصل بعض التفصيل فاستمع لما نقول الحديث في اصطلاح الحديثين قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وفعله وتقديره ومعنى تقريره صلى الله عليه وسلم ان شخصاً فعل فعلاً او قال قولاً في حضرة صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى من لديه واطلع صلى الله عليه وسلم ولم ينكره وسكت وقرر وهذا التقرير ايضاً داخل في الحديث وعند البعض هذه الاقسام الثلاثة من الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ايضاً حديث فعلى هذا يكون الحديث تسعة اقسام وما انتهى الى الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسمى مرفوعاً والرفع قد يكون مريحاً كما يقال قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم او فعل او قرر كذا وقد يكون في حكم القبرح كما نقل عن الصحابة والتابعين امر معلوم انه لا يسيل للعقل فيه كقول

كاحوال الآخرة والاعباد عن الامور الماضية والانية وما انتهى الى الصحابة رضي الله عنهم يسمى موقوفاً وما انتهى الى التابعين يسمى مقطوعاً. والشهور ان الموقوف يطلق على المقطوع ايضاً ثم لا يذهب عليك ان السند في اصطلاحهم عبارة عن رجال الحديث والاسناد ايضاً بمعناه وقد يحى بمعنى ذكر السند ومتن الحديث عبارة عما ينتمى اليه الاسناد من الكلام فاذا عرفت هذا فاعلم ان الحديث ينقسم تارة الى المتصل والمنقطع فالمتصل هو الذي لم يسقط من رواته شخص والمنقطع هو الذي سقط شخص من رواته والمنقطع اقسام كالملحق والمرسل المعلق هو المنقطع الذي كان السقوط فيه من مبادئ السند واولائه سواء كان الساقط واحداً او اكثر والمرسل هو المنقطع الذي كان السقوط فيه من اخر السند وعند بعض الحديثين المرسل بمعنى المنقطع بالمعنى الاعم والاصطلاح الاول اشهر وقال بعضهم الساقط ان كان متعدد ومتوالي فهو معضل وان كان واحداً او اكثر لكن لم يكن متوالياً بل من موضع متعددة فهو منقطع فالمنقطع بهذا المعنى قسم من المنقطع بالمعنى

الاعم فالمنقطع يطلق على المعنيين كالصور فانه يطلق على المعنى الاعم
 مترادفاً للعلم المقسم وعلى المعنى الاخر المقابل للتقديم الذي هو قسم
 منه ومن اقسام المنقطع بالمعنى الاعم المدلس وهو ان يترك الراوى
 اسم شيخه ويروى عن شيخ فوق شيخه واتى بلفظ يومهم السماع منه
 وهو لم يسمع منه ويسمى هذا العمل تدليساً وهو مذموم مكروه الا
 اذا كان فيه غرض صحيح والحديث المرفوع ان كان سنده متصله
 يسمى مسنداً وهذا هو الاصطلاح المشهور وبعضهم يسمون القيل
 مطلقاً مسنداً وان كان موقوفاً او مقطوعاً وبعضهم يسمون المرفوع
 مسنداً وان كان مراسلاً او معضلاً او منقطعاً لكن المصنف هو الاول
 ثم اعلم ان الراوى للحديث ان وقع منه اختلاق في اسناده او مثله
 بتقديم او تاخير او زيادة او نقصان او ابدال راوٍ مكان راوٍ آخر او ابدال
 متن مكان متن آخر فهذا الحديث يسمى مضطرباً وان ادرج الراوى
 كلامه بين الفاظ الحديث لغرض صحيح ومصلحة تسمى ذلك مدحاً ^{الى رطل}
 اقسام الحديث الشاذ والمنكر والمعلل والشاذ في اللغة فرج من
 الجماعة وفي اصطلاح المحدثين حديث روى مخالفاً لرواه

رواه الثقة فان لم يكن الراوى ثقة فهو شاذ مردود مطلقاً
 فان كان ثقة فالتسبيل فيه بالترجيح بزيادة حفظ وضبط او بكثرة
 الرواة وسائر وجوه الترجيح والراجح يسمى محفوظاً والمرجوح يسمى
 شاذاً والمنكر هو الحديث الذي رواه راوٍ ضعيف مخالفاً لما رواه
 راوٍ ضعيف آخر لكن ضعف الثاني اقل من ضعف الاول ومقابل
 المنكر المعروف فالمنكر والمعرف كلاهما ضعيفان لكن الضعف في
 في المنكر اكثر منه في المعروف فالشاذ والمنكر مرجوحان والمحمول
 والمعرف راجحان لكن ليس في المحفوظ ضعف والمعرف ضعيف
 بالنسبة الى المنكر وبعضهم لم يعتبروا في الشاذ والمنكر قيد مخالفة
 رتبة الشاذ ما رواه الثقة وكان منفرداً في هذه الرواية وبعضهم
 لم يعتبروا في الشاذ كون الراوى ثقة ايضاً وبعضهم لم يعتبروا
 في المنكر كون الراوى ضعيفاً ايضاً وكذا المنكر عندهم البعض
 ليس مخصوصاً بالصوت المذكورة حديث الطعمون بالفسق والغفلة
 وكثرة الغلط داخل في المنكر هذا الاصطلاح وهذه الاصطلاحات
 لامشاحات فيها المعلل بصيغة اسم المفعول التعليل في اصطلاحهم

اسناد فيه علل واسباب قادمة في صحته ويعرفها اهل المهارة
 والمذاقة في علم الحديث ^{تم اعلم ان الحديث اقسام ثلاثة الصحيح والحسن}
 والضعيف فالصحيح هو الحديث الذي ثبت بنقل عدل مضابط متصلة
 سنده الى المنتهى فان كانت هذه الصفات على وجه الكمال فهو الصحيح ^{لذا}
 وان كان فيها نقصان ونقصان فان كان النقصان من غير بكرة الطرق
 فهو الصحيح لغيره وان كان لم يجز بكرة الطرق فهو الحسن لذاته وان كان
 الحديث الضعيف قد انجز ضعفه بكرة الطرق فهو الحسن لغيره
 والظاهر من كلام القوم ان الحسن ما نطق فيه النقصان في جميع
 الصفات المذكورة لكن التحقيق ان النقصان في الحسن لذاته ليس
 الا في الضبط وباقي الصفات باقية على حالها وفي الضعيف الحسن
 لغيره النقصان موجود في جميع الصفات المذكورة ^{ثم لا بد من تحقيق}
 معنى العدالة والضبط ليعلم حقايق هذه الاقسام اما العدالة فهو
 ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة المراد من التقوى
 عندهم الاجتناب عن الاعمال السيئة من الشرك والفسق والبدعة
 وفي الاجتناب عن المتفائر اخلاقي والمختار عدم الاشتراط الا اذا

هذا هو
 التقية

اذا كان الاقدام على الصغيرة على سبيل الدوام فانه ايضا كبيرة والمراد
 بالمروءة التنزه عن الافعال الخسيسة كالاكل والشرب في السوق
 والبول في الشوارع العام ^{في طريق} وامثال ذلك ثم لا يخفى عليك ان عدل الرواة
 اعم من عدل الشهادة لشمول الاول العبد دون الثاني واما الضبط
 فهو ان يحفظ الراوي مسموعه ومرويه عن القوات والاخلال بحيث
 يتمكن من استحضاره حيث شاء ثم الضبط اما ضبط القدر فهو بالتذكر
 والتكرار وحفظ القلب بما عن النسيان واما ضبط الكتاب فهو بحفظ
 وصيافته عند نفسه الى وقت الاداء ثم لا بد ايضا من بيان وجوب
 الطعن المتعلق بالعدالة والضبط لمعرفة هذه الاقسام ولعرفة اقسام
 الضعيف اعلم ان علماء الحديث حصروا وجوب الطعن في العدالة
 في خمسة الاول كذب الراوي الثاني اتهامه به الثالث فسقه
 الرابع جهالة الخامس كونه مبتدعا اما كذب الراوي في اصطلاحهم
 فهو ان يكون ثابت الكذب عمدا في الحديث النبوي فاذا ثبت كذبه
 في حديث من الاحاديث فهو مطعون بالكذب سواء كان كذبه فيه
 او في حديث آخر يسمى موضوعا ومختلقا وهذا هو المراد من الموضوع

في اصطلاحهم وليس في الحديث الموضوع شرط ان يكون الكذب والوضع
فيه بعينه والراوى المتعمد بالكذب في الحديث النبوى وان وقع الكذب
منه في مدة عمره مرة واحدة في واحد لم يقبل حديثه وان تاب وحسن
حاله بخلاف شاهد الزور فانه اذا تاب تقبل شهادته كذا قالوا واما
اتهام الراوى بالكذب فهو ان يكون معروفا مشهورا بالكذب في الاقوال
وان لم يثبت كذبه في الحديث النبوى على صاحب السلام وحديث الراوى
المطمون باثام الكذب يسمى متروكا كما يقال حديثه متروك ومثل هذا
الشيخ لو تاب عن الكذب واصبح حاله بحيث ظهر ولاح آثار الصلاح من
فانصته حاله يجوز ان يسمع حديثه واما فسق الراوى فالمراد به عو
الفسق في العمل لا في الاعتقاد فانه داخل في البدعة والكذب داخل في
الفسق لكن لما كان الظن باعتبار اشد وحكمه مبينا لفرده واما
جهالة الراوى فالمراد بها ان لا يكون اسمه معلوما فجهاالة اسمه طعن
فيه لانه لم يعلم انه ثقة او لا كما يقال اخرج رجلا وخرج شيخ وهذا الحديث
يتمى بهما وهو غير مقبول الا اذا كان صحابيا فان التعمية كلمة عدول
ولو ذكر المبهمة بعبارة التعديل كان يقال اخرج عدلا وثقة فقيه

ومن المصنوع الحديث المروي عن أبي بن كعب مرفوعاً في فضل القرآن سورة سورة
من أوله إلى آخره فربما عن المؤمل بن اسمعيل قال حدثني شيخ به فقلت لشيخ من حديثك
فقال حدثني رجل بالجلالين وهو حمي فصرنا إليه فقلت من حديثك فقال حدثني شيخ
بواسط وهو حمي فصرنا إليه فقال حدثني شيخ بالبصرة فصرنا إليه فقال حدثني شيخ بعبادان
فصرنا إليه فخذ بيدي فدخلني بيتاً فإذا فيه قوم من المصوفة ومعهم شيخ فقال
هذا الشيخ حدثني فقلت يا شيخ من حديثك فقال لم يحدثني أحد ولكني أرى الناس قد
رغبوا عن القرآن فومضنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن فقلت ولم أقف
على تسمية هذا الشيخ إلا أن ابن الجوزي أورده في الموضوعات من طريق يزيد بن
حبان عن علي بن زيد بن جبر عن وعطاء بن أبي ميمونة عن رزين بن جبير عن أبي
وقال اللفظ فيه من يرفع ثم أورده من طريق محمد بن عبد الواحد عن علي وعطاء وقال
اللفظ فيه من يرفع فكان أحدهما وضعه والاخر سرقه أو كلاهما سرقه من ذلك الشيخ الوضع
وقد لاحظنا من ذكره من المفسرين في تفسيره كالتعليق والاحدى والزخشي البغدادي
قال العراقي لمن من ابرز اسناده منهم كالأولين فهو بسط لغيره إذا حال ناظره
على الكشف عن سنده وإن كان لا يجوز له السكوت عليه وأما من لم يبرز سنده وأورده
بصفة الجزم فخطأؤه الخفى وأعلم أن السور التي هي الأحاديث في فضلها
الفاحة والزهيدين والافهام والسبع الطول مجلداً والكيف ويسر الدخان
والملك والزلزلة والنصر والكافرون والاحقاف والمعوذات وما عداها لم يصح شيء
من كتاب تدبير الراوي في شرح تقريب النواوي

ففيه اختلاف والتصحيح أنه غير مقبول أيضاً حتى يسميه إذا قاله امام
حاذق وأما بدعة الراوي فهو أن يكون مقتداً بشي على خلاف ما هو
معروف ومعلوم من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بنوع شبهة وتأويل
لا بطريق الجود والعدا فانه كفر وحديث المستدع مردود تورعاً وأما
وجوه الطعن المتعلق بالضبط فهو أيضاً خمسة الأول فرط الغفلة الثاني
كثرة الغلط الثالث مخالفة الثقة الرابع الوهم الخامس سوء الحفظ
أما فرط الغفلة وكثرة الغلط فهما متقاربان الغفلة في السماع وتحمل
الحديث والغلط في السماع وأما مخالفة الثقة فهو ما في الإسناد
أو في المتن وهما على أنواع متعددة وهي توجب الشذوذ في الحديث و
جعلها من وجوه الطعن المتعلق بالضبط بسبب أن المباحث على هذه
المخالفة هو عدم الضبط والحفظ وعدم صيانتها عن التغير والتبدل
وأما الوهم فهو أن يكون بناء رواية الراوي على توهم وذلك يقع
في الاسناد غالباً وفي المتن نادراً ولكن الاطلاع عليه من انمض علم
الحديث وادقها ولا يحصل هذا الاطلاع الآمن أوق له فهم ثاقب وحفظ
واسع للاسناد والمتون ومعرفة كاملة بمراتب الراوي وحول الاسناد

والمشهور كما كان للمتقدمين من ارباب هذا الفن وأما سوء الحفظ
فهو ان لا يكون موافقاً غالباً على خطائه ولا يكون حفظه وإتيانه أكثر
من سهوه ونسيانه سواء كان خطأه غالباً على موافقه أو كانا متساويين
وكذا السهو والنسيان فالحاصل عن سوء الحفظ ليس إلا بدم الحفظ مطلقاً
أو بقلية سمع الصواب عليه وكذا السهو والنسيان ثم اعلم ان الراوي في
الحديث الصحيح ان كان واحداً في جميع المواضع أو في بعض المواضع يسمى غريباً
وان كان اثنين يسمى عزيزاً وان كان أكثر من اثنين يسمى مشهوراً ومستفيضاً
وان كان كثرة الراوي في كل موضع مجداً يجوز العقل توافقه على
الكذب يسمى متواتراً والغريب يسمى فرداً أيضاً ولا يخفى عليك ان الراوي
ان كان واحداً في جميع المواضع يسمى فرداً مطلقاً وان كان في موضع
واحد يسمى فرداً نسبياً ففي كون الحديث غريباً وفرداً يمكن كون الراوي
واحداً في موضع واحد وان كان في مواضع متعددة أخرى أكثر من
واحد ففي العزيز لا بد ان يكون الراوي في جميع المواضع اثنين صريحاً
أو ضمناً وفي المشهور لا بد في جميع المواضع كونه أكثر من اثنين صريحاً
كله فان كان في بعض المواضع اثنين وفي بعضها أكثر من اثنين فهو داخل

داخل العزيز كما انه ان كان في بعض المواضع واحداً وفي باقي
المواضع اثنين أو أكثر يكون غريباً فعلم ان معنى كون الراوي في
العزيز في جميع المواضع اثنين ان يكون صريحاً أو ضمناً بعد كون
البعض في بعض المواضع صريحاً فمن هذا التفصيل علم معنى قولهم
في هذا الفن يحكم الاقل على الأكثر وقد عرفت من هذا التحقيق
ان الغرابة لا تنافي القحة لان كل واحد من آحاد رجاله ثقة
وقد تطلق الغرابة ويراد بها الشذوذ الذي هو من اقسام الظل
من عند الأكثر في الحديث كما سبق في بيان الشاذ والمنكر والمعلل
وقد جيء بالشذوذ بمعنى الغرابة بمعنى كون الراوي منفرداً فلا ينافي
الشذوذ بذلك المعنى الضميمة كالاتنا في الغرابة ثم لا تغفل انك
اذا عرفت معنى الصحيح لذاته ولغيره ومعنى لذاته ولغيره علمت ان
الضعيف هو الذي فقد فيه الشروط المعتبرة في الصحة والحسن
كلها وبعضها فاقسام الضعيف متعددة متكررة ومراتب التعجب
والحسن لذاتها ولغيرها أيضاً متفاوتة بعضها فوق بعض
في الرجحان والعمل والاحتجاج بتفاوت تلك الصفات ودرجاتها

بعد الاشتراك في اصل الفتحه والحسن هذا ما يتربكنا في تحقيق
اقسام الحديث من الكتب المعبره ومعرفة هذا التفصيل وان لم تكن
ضرورية هنا ولكن لما كان اخواننا في الدين واعواننا في طلب
اليقين مشتغلين بتجميع المشكلات في بعض الاحاديث في هذا
الاولان والحين وكانوا متحيرين عند سماع هذه الاسامي وطالبين
لبيانها فصلناها ازالة لخيرتهم الحمد لله الذي هدانا لهذا
وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله تمت الكتاب المنيف

المشهور في اصول الحديث للبركوي رحمه الله عليه رحمه واسعة ونفعنا
الله بايجاده وتأليفه من يد العبد القاصر حافظ اعدا له طوبى

في مدرسه محمد پاشا في الرقة في قصبة قوله

من شوال يومها اربع عشرين من سنة

سبع سبعين ومائتين ولف

من له العز والشرف

تمت
م

قسم
مكتبات

- الفن : اصول الحديث صحاح
- العنوان : شرح نكتة الفكر في اصطلاح أهل البصرة
- اسم المؤلف : شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي الحقيقاني الشهير بابن حجر ١٥٠٢ھ
- مصادره :
- أوله :
- آخره :
- اسم النسخ : ١٤١٧ھ
- نوع الخط وتاريخ النسخ : كتيب لقاليم نحى ١٤٧٧ھ
- ملاحظات :
- عدد الأوراق : ١٧٧ - ١٤١ عدد الأسطر : ١٥٠ المقاس : ١٥/٥ × ١٧٧ اسم
- المكتبة المصور عنها المخطوط ورقمه فيها : ١٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العامل الحافظ وحيد دهره واولاده
 وفريد عصره وزمانه شهاب الملة والدين ابو الفضل احمد بن علي
 العسقلاني الشهير بابن حجر اثنابره تعالى الجنة بفضلهم وكرمهم آمين
 الحمد لله الذي لم يزل عالماً قديراً حياً قوماً سميعاً بصيراً واشهد
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واكثر تكبيراً وصلى الله على
 سيدنا محمد الذي ارسله الى الناس كافة بشيراً ونذيراً وعلى اله
 وصحبه وسلم تسليماً كثيراً فان التصانيف في الاصطلاح
 اهل الحديث قد كثرت للامة في القديم والحديث فمن اول من
 صنّفه في ذلك القاضي ابو محمد الرازي مشهور مشري كتابه المحدث
 الفاضل لكنه لم يستوعب والحاكم ابو عبد الله النيسابوري لكنه
 لم يهتد به ولم يرتب وتلاه ابو نعيم الاصفهاني فعمل على كتابه
 مستخرجاً وابقى اشياء للمتعب ثم جاء بعدهم الخطيب البغدادي
 فصنف في قوانين الرواية كتاباً سماه الكفاية وفي ادابها كتاباً

سماء الجامع لاداب الشيخ والتامع وقل فن من فنون الحديث الا وقد
 صنف فيه كتابا مفردا فكان كما قال الحافظ ابو بكر بن نقطة كل من
 انصف علم ان الحديثين بعد الخطيب عيال على كتبه ثم جاء بعض من
 تأخر عن الخطيب فاخذ من هذا العلم بنصيب فجمع القاضي عياض كتابا
 لطيفا سماه الماعا وابو حفظ المياجي من هذا العلم جزء سماه
 ما لا يسع جملة امثال ذلك من النسايف التي اشتهرت وتيسرت
 ليتوفى علمها واخصرت لتيسر فهمها الى ان جاء الحافظ الفقيه
 تقي الدين ابو عمر عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشافعي
 تزيل ومشق في لما وتي تدرس الحديث بالمدرسة الاشرفية
 كتابه المشهور ^{فانزلنا كتابا} فهدب ففونه واملاه شيئا بعد شي فلهم لم يحصل
 ترتيبه على الوضع المناسب واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة في
 شتات مقاصدها وضم اليها من غيرها محجب فواندها فاجتمع في
 كتابه ما تفرق في غيره فلهم اعلف الناس عليه وساروا بسيره ^{فلا}
 كثر ناضهم له ومخضرو مستدرك عليه ومقنضرو معارض له ومنفرد
 فالتى بعض الاخوان ان الحضر لهم المهتم من ذلك فله خمسة وثلاثون

في اوراق لطيفة سميها نجمة الفكر في اصطلاح اهل الاثر على ترتيب
 ابتكرته وسبيل ^{بدر} انه تجتمع مع ما ضمت اليه من شوارد الفرائد وزوائد
 القوائد فرغنا الى ثانيا ان اصنع عليها شرحا يحل رموزها ويفتح
 كنوزها ويوضح ما خفي على المبتدئ من ذلك فاجتهد الى سوادها
 الاندراج في تلك المسالك فمالفت في شرحها في الايضاح والتوضيح
 ونهت على جنابها زواياها لان صاحب البيت ادري بما فيه وظهر
 ان ايراده على صورة البسط اليق ودعجها في ضمن توضيحها او فوق
 فسلكت هذه الطريقة القليلة السالك فلو قل طالبا من الله تعالى
 التوفيق فيما هناك لخبر عند علماء هذا الفن مراد في الحديث
 وقيل الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر عن غيره ومن
 ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها الاخبارى ^{ما جاء عن غيره} ولمن يشتغل
 بالسنة النبوية المحدث وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق فكل حديث
 خبر ولا عكس وعبر ههنا بالخبر ليكون اشمل فهو باعتبار قوله
 الينا اما ان يكون له طرق اى اسانيد كثيرة لا يطر قابع طريق
 وقيل في اكثره يجمع على فعل بضمسين وفي القلة على افعله

والمراد من بالطرق الاسانيد والاسناد طريق الحق وتلك الكثرة
 احد شروط التواتر اذا حددت بلا حصر عدد معين بل تكون العادة
 قد حالت توأطهم على الكذب وكذا وقوعه منهم اتفاقاً من غير قصد
 فلامعنى لتعيق العدد على الصحيح ومنهم من عيسته في الاربعة وقيل
 في الخمسة وقيل في التسعة وقيل في العشرة وقيل في الاثنى عشر وقيل
 في الاربعين وقيل في السبعين وقيل في غير ذلك ومتسلك كل
 قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد فافاد العلم وليس يلزم أن
 يطرأ في غيره الاحتمال الاختصاص فاذا ورد الخبر كذلك وانضاف
 اليه ان يستوى الامر فيه في الكثرة المذكورة من ابتدائه الى انتهائه
 والمراد بالاستواء ان لا تنقص الكثرة المذكورة في بعض المواضع
 لان تزيد اذا الزيادة ههنا مطلوبة من باب الاولى وان يكون
 مستند انتهائه الامر المشاهد والمسموع لاما ثبت بقضية العقل
 الحرف فاذا جمع هذه الشروط الاربعة وهي عدد كثير احوال العلاقة
 توأطهم وتوافقهم على الكذب وروا ذلك عن مثلهم من ابتداء
 الى الانتهاء وكان مستنداً انتهائهم الحق وانضاف الى ذلك ان تعجب

ان تعجب خبرهم افادة العلم لسامعه فهو افاد التواتر وما اختلفت
 افادة العلم عنه كان مشهوراً فقط فكل متواتر مشهور من غير عكس
 وقد يقال ان الشروط الاربعة اذا حصلت استلزمت حصول العلم
 وهو كذلك في الغالب لكن قد يختلف عن البعض لما في وقد وضع
 هذا تعريف المتواتر وخلافه قد يرد بلا حصر ايضاً لكن مع فقد
 بعض الشروط او مع حصر بما فوق الاثنين اي بثلاثة فصاعداً
 ما لم يجمع شروط التواتر او بهما اي باثنين فقط او بواحد والمراد
 بقولنا ان يرد باثنين ان لا يرد باقل منها فان ورد باكثر في بعض
 المواضع من المستند الواحد لا يضرب الاقل في هذا العلم يفيض على اكثر
 فالاول المتواتر وهو المقيد للعلم اليقيني فاخرج النظر على ما
 ياتي تقرير بشروطه التي تقدمت واليقين هو الاعتقاد الجازم
 المطابق وهذا هو المعتمد في ان الخبر المتواتر يفيد العلم الضيق
 وهو الذي يضطر الانسان اليه بحيث لا يمكنه دفعه وقيل لا يفيد العلم
 الا نظرياً وليس بشئ لان العلم بالتواتر ما حاصل لمن ليس له اهلية
 النظر كالعالم اذ النظر ترتيب امور معلومة ومفوتة ليتوصل بها

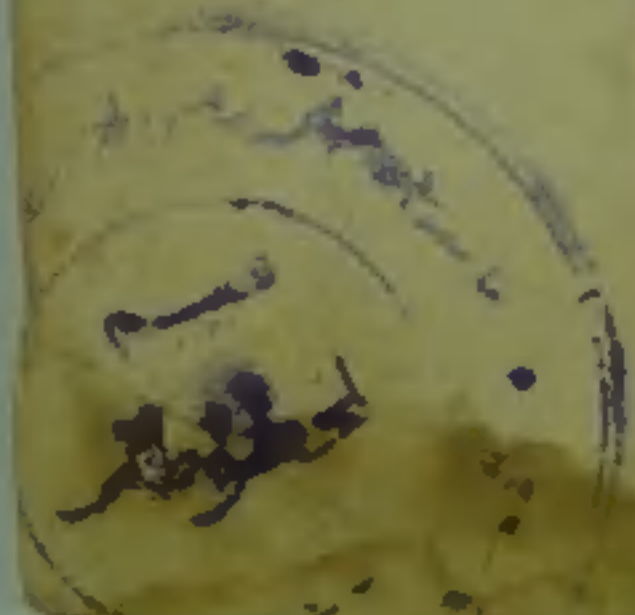
المعلوم او يظنون وليس في العاصي اهلية ذلك فلو كان نظريا لما حصل
له ولا يحل بهذا التقرير الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري في
الضروري يفيد العلم بلا استدلال والنظري يفيد لكن مع استدلال
على الاستفادة وان الضروري يحصل لكل سامع والنظري لا يحصل الا لمن
له اهلية النظر وانما اهتمت شروط التواتر في الاصل لانه على هذه الكيفية
ليس من مباحث علم الاسناد وان علم الاسناد يبحث فيه عن صحة الحديث
او ضعفه ليعمل به او يتركه من حيث صفة الرجال وصيغ الاراد والموتوات
لا يبحث عن رجاله بل يحجب العمل به من غير بحث فائدة ذكر ابن الصديق
ان مثال المتواتر على التفسير المتقدم يعين وجوده الا ان يدعى ذلك
في حديث من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار لان ذلك
نشأ من قلة الاطلاع على كثرة الطرق واحوال الرجال ومفاتيحهم
المقتضية لابعاد العادة ان يتواطوا على الكذب او يحصل منهم
اتفاقا ومن احسن ما يقر به كون المتواتر موجودا وجود كثرة
في الاحاديث ان الكتب المشهورة المتداولة بايدي اهل العلم شرقا وغربا
المقطوع عندهم بصحة نسبتها الى مصنفها اذا اجتمعت على اخراج

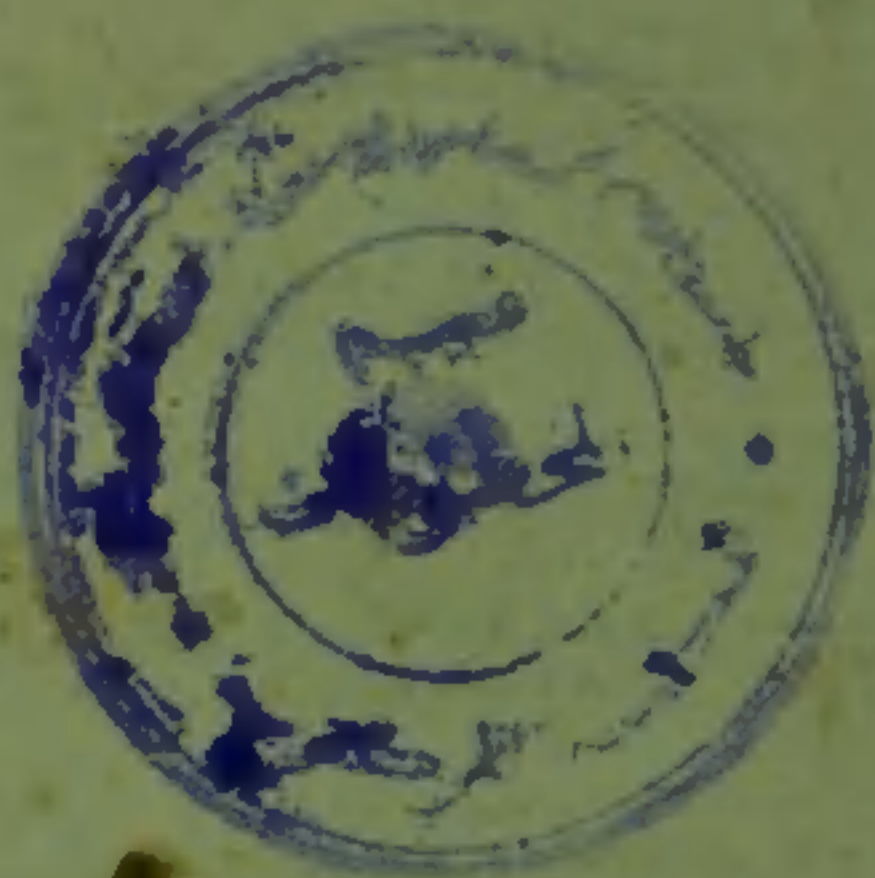
٤٠
اخراج حديث وقد دلت طرقه بقدر احتمال العادة تواطؤهم على
الكذب الى اخراج الشروط افاد العلم اليقيني بصحة نسبة الحديث
ومثل ذلك في الكتاب المشهورة كثيرة والثاني وهو اقسام
الاحاد ماله طرقا محصورة باكثر من اثنين وهو المشهور وعند
المحدثين سمي بذلك لو صرح وهو المستفيض على رأي جماعة
من ائمة الفقهاء سمي بذلك لانتشاره من فاضل الماء فيفرض فيها
ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور بان المستفيض يكون
ابتداء وانتهاء سواء والمشهور اعم من ذلك ومنهم من غاير
على كيفية اخرى وليس من مباحث هذا الفن ثم المشهور يطلق
على ما جرى بهنا وعلى ما اشتهر على الالسنه فيشمل ماله اسناد
واحد فصاعدا بل ما لا يوجد له اسناد اصلا والثالث الغرير
وهو لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين وسمي بذلك اما لقلته ووجوه
واما لكونه غررا اي قوى لمجيئه من طريق آخر وليس شرطاً للتحقيق
خلافاً لمن زعمه وهو ابو علي الجبائي من المعتزلة واليه يرمى
كلام الحاكم ابو عبد الله في علوم الحديث حيث قال الصحيح ان

ان يرويه القضاة انما عنده اسم الجهمالة بان يكون له راويان ثم يتداوله
 اهل الحديث الى وقتنا كالشهادة على الشهادة وصريح القاضي بذكر
 ابن العريفي في شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري واجاب عما ورد
 عليه من ذلك بجواب فيه نظر لانه قال فان قيل حديث الاعمال بالثبات
 فلم يرو عنه عن عمر لا علقمة قلنا قد خطب به عمر على المنبر حفرة القضاة
 فلو لا انهم يعرفونه لانكروه كذا قال ويعقب بانه لا يترجم من كونهم
 سكتوا عنه ان يكونوا سمعوه من غيره وبان هذا الوسلم في عمر مع في
 تفرد علقمة عنه ثم تفرد محمد بن ابراهيم به عن علقمة ثم تفرد يحيى بن
 سعيد به عن محمد علي ما هو الصحيح المعروف عند الحديثين وقد وردت
 لهم متابعات لا يعتبر بها وكذا لا يسلم جوابه في غير حديث عمر قال ابن
 رشييد ولقد كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط البخاري
 اول حديث المذكور فيه وادعى ابن جبان نقيض دعواه فقال ان
 رواية اثنين عن اثنين الى ان ينتهي لا توجد اصل قلت اني ارد
 ان رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد اصلا فيمكن
 ان يسلم واما صورة الغزير التي حررناها فمجردة بان لا يروى اقل

اقل من اثنين عن اقل من اثنين مثال ما رواه الشيخان من حديث انس و
 البخاري من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن احدكم
 حتى يكون احب اليه من والده وولده والحديث ورواه عن انس قتادة
 وعبد العزيز بن مهيب ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ورواه
 عن عبد العزيز بن اسماعيل ابن علقمة وعبد الوارث ورواه عن جماعة
 والرابع الغريب وهو ما يتفرد به رواية شخص واحد في اي موضع
 وقع التفرد به من السند على ما سبق قسم اليه الغريب المطلق والغريب
 النسبي وكلها اي الاقسام الاربعة المذكورة سوى الاول وهو
 المتواتر اجماعا ويقال لكل منها خبر واحد وخبر الواحد في الثقة
 ما يرويه شخص واحد وفي الاصطلاح ما لم يجتمع فيه شروط التواتر
 وفيها اي في الاحاد المقبول وهو ما يجب به العمل عند الجمهور و
 فيها المروى وهو الذي لم يترجح صدق الخبر به لتوقف الاستدلال بها
 اي بالاحاد على البحث عن احوال روايتها دون الاول وهو المتواتر
 فكله مقبول لافادته القطع بصدق فحينئذ يخلو غير من اجزاء الاحاد
 لكن انما وجب العمل بالمقبول منها لانها اما ان يوجد فيها اصل منفعة القول

اي دون الاعتناء به





سید

